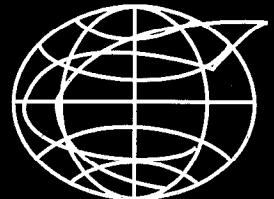


المجلة الدولية للحاسبة المالية المحاسبية

INTOSAI



يناير 1998



January 1998

A 00737

SQ-01-16

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

قانون ثانى ١٩٩٨

المجلد (٢٥) العدد الأول

حقوق الطبع : - ١٩٩٨ ، مؤسسة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

تنشر المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي :- يناير (كانون الثاني) ، أبريل (نيسان) ، يوليوز (تموز) ، أكتوبر (تشرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية ، والإنكليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، والاسبانية باسم المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (للانتساوي) . وقد كرست المجلة التي تعتبر المجلة الرسمية الناطقة بسان الانتساوي ، لتحسين إجراءات وأساليب الرقابة المالية الحكومية . وتعبر الآراء والأفكار التي تنشر فيها عن آراء وأفكار روساء التحرير أو الأفراد الذين يساهمون فيها ولا تخس بالضرورة وجهات نظر المنظمة أو سياساتها . ويرحب روساء التحرير بالمقالات والتقارير الخاصة والأنباء التي تقدم إلى المجلة ، ويتعين إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بمكتب المحاسبة العامة الأمريكية على

العنوان التالي :

**U.S. GENERAL ACCOUNTING OFFICE, ROOM 7806,441 G STREET N.W.WASHINGTON
D.C.20548,USA**

(phone:202-512-4707. Facsimile:202-512-4021.E-Mail:<75607.1051@ compuserve.com>).

ونظراً لاستخدام المجلة كأداة تعليمية ، فإن المقالات التي يحتمل قبولها أكثر من غيرها هي تلك التي تعالج جوانب عملية للرقابة المالية على القطاع العام . وتشمل هذه الجوانب دراسة الحالات التطبيقية أو الأفكار التي تتعلق بمناهج بحث جديدة في مجال الرقابة المالية ، أو تفاصيل حول برامج التدريب الخاصة بالرقابة المالية هذا ، ولا تعتبر المقالات التي تتناول أساساً "جوانب نظرية مناسبة للنشر في هذه المجلة . وتوزع المجلة على روساء جميع الأجهزة العليا للرقابة المالية في جميع أنحاء العالم ، والذين يشاركون في أعمال منظمة الانتساوي . أما البقية فيمكنهم الاشتراك في المجلة مقابل خمسة دولارات أمريكية في السنة . وينبغي إرسال الشيكات والمراسلات للحصول على أي من الأعداد بالبريد إلى مكتب إدارة المجلة على العنوان التالي :

P.O.BOX 50009 ,WASHINGTON D.C 20004 USA

وتجري فهرسة مقالات المجلة في فهرس المحاسبين الذي ينشره المعهد الأمريكي للمحاسبين العامين القانونيين ، كما تدرج في محتريات الإدارة . وتنشر مقتطفات من بعض المقالات المختارة في النشرات التالية :-

ANBAR MANAGEMENT SERVICES ,WEMBLEY, ENGLAND UMIand ANN: ARBOR , MICHIGAN USA.

المحتوى	
١	الافتتاحية
٩-٥	أنباء موجزة
١٢- ١٠	الاجتماع السابع للجمعية العمومية للأنساوي المنعقد في اندونيسيا
١٥-١٣	عقد الجلسة السابعة للجمعية العمومية للأولايسيفس في تشيلي
١٩- ١٦	تعثر البنوك في الدول النامية
٢٢-٢٠	لجنة معايير الرقابة الداخلية تستضيف مؤتمرا دوليا
٢٥- ٢٣	نبذة رقابية - زامبيا
٢٧-٢	تقارير منشورة
٣٧-٢٨	أخبار الانتساوي
٣٩-٤٨	فهرس عام ١٩٩٧

رؤساء التحرير

فرانز فيدلار رئيس محكمة الرقابة بالمنسـا
ل . دينيس ديزوتيـل المـراقب العام لـكندا

إسماعيل العـياري الرئيس الأول دائرة الحـسابات تونـس

جيمس فـهـنـشـان نـاـبـ المـراـقـبـ العـامـ لـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ

ادواردو روكي لـنـادـارـ المـراـقـبـ العـامـ لـقـنـزـوـبـلـ

رئيس مؤسـسةـ المـجلـةـ الدـولـيـةـ لـلـرـقـابـةـ الـمـالـيـةـ الـحـكـومـيـةـ

لينـداـ لـ.ـ وـيـكـسـ (ـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ)

رئيس التحرير

دونـالـدـ آـرـ درـاخـ (ـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ)

مسـاعـدـ رـئـيـسـ التـحـرـيرـ

شاـعـرـ (ـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ)

المـحرـقـونـ المسـاعـدـونـ

وليـامـ ولـيـ (ـكـنـداـ)

كـوـشـيـ اـكـمـوتـونـ (ـاسـوسـايـ -ـ البـلـانـ)

لوـزـينـ شـكـالـوـ (ـالـبـلـاسـايـ -ـ توـنـغاـ)

ميـشـيلـ سـيـ جـيـ بـيـترـ (ـالـكـارـوـسـايـ -ـ تـريـنـيـدـادـ وـتـوـبـاغـوـ)

الـسـكـرـتـارـيـةـ الـعـالـمـةـ لـلـبـلـوـرـوسـايـ (ـاسـپـانـيـاـ)

عبدـ الرـزـاقـ سـماـقـيـ (ـتونـسـ)

كريـستـيـناـ روـجـاسـ فالـلـيـ (ـفـنـزـوـلـاـ)

الـسـكـرـتـارـيـةـ الـعـالـمـةـ الـأـنـتوـسـايـ (ـالـمـنـسـاـ)

مـكـتبـ الـحـاسـبـةـ الـعـالـمـةـ الـأـمـرـيـكـيـ (ـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ)

الـإـنـتـاجـ /ـ الـادـارـةـ

سيـبرـيـاـ تـشـيسـ (ـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ)

الـتـسـوـيـلـ

جاـديـشـ نـارـنـدـ (ـالـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ)

اعـضـاءـ الـمـجـسـ التـنـفـيـذـيـ لـلـأـنـتوـسـايـ

- شـوقـيـ السـيدـ اـحـمـدـ خـاطـرـ ،ـ رـئـيـسـ الـجـهـازـ الـمـركـزـيـ لـلـحـاسـبـاتـ بـمـصـرـ -ـ رـئـيـساـ"

- غـولـيمـ روـمـيـزـ ،ـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الـمـحـاسـبـاتـ ،ـ الـأـرـغـوـاـيـ -ـ نـاـبـ رـئـيـسـ أـولـ

- تـوفـيقـ إـبرـاهـيمـ تـوفـيقـ ،ـ وزـيـرـ الـدـوـلـةـ وـرـئـيـسـ دـيـوـانـ الـمـرـاقـبـ الـعـالـمـةـ بـالـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ -ـ نـاـبـ رـئـيـسـ ثـالـيـ

- فـرانـزـ فيـدلـارـ ،ـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الرـقـابـةـ لـجـمـهـورـيـةـ الـمـنـسـاـ ،ـ أـمـيـنـ عـامـ

- باـتـرـيكـ بـارـيـتـ ،ـ المـرـاقـبـ العـامـ فـيـ اـسـتـرـالـياـ

- أـ - دـيفـيدـ غـرـفـثـ ،ـ المـرـاقـبـ العـامـ فـيـ الـبـارـبـادـوسـ

- هـومـيـروـ سـانـتوـسـ ،ـ وزـيـرـ -ـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الـحـاسـبـاتـ فـيـ الـبـرـازـيلـ

- جـوزـيـفـ اوـانـاـ ،ـ مـفـوضـ عـامـ -ـ الـكـامـرونـ

- دـينـيسـ دـيزـوـتـالـزـ ،ـ مـرـاقـبـ عـامـ كـنـداـ

- هـيدـاـ فـونـ وـيـلـ ،ـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الرـقـابـةـ فـيـ الـمـانـيـاـ

- فـكـ شـنـغـلـوـ الـمـرـاجـعـ وـالـمـرـاقـبـ العـامـ ،ـ فـيـ الـهـندـ

- جـافـيـرـ كـاسـتـيلـوـ ايـالـاـ ،ـ مـرـاقـبـ عـامـ الـمـكـسيـكـ

- عبدـ الصـادـيـ الـكـلاـدـيـ ،ـ رـئـيـسـ الـمـلـلـ الـأـعـلـىـ لـلـحـاسـبـاتـ ،ـ الـمـغـرـبـ

- جـارـنيـ مـورـكـ اـيدـامـ ،ـ مـرـاقـبـ عـامـ الـزـرـوـيـجـ

- الـفـريـدوـ جـوسـ دـيـ سـوسـاـ ،ـ رـئـيـسـ مـحـكـمـةـ الـحـاسـبـاتـ ،ـ الـبـرـتـغـالـ

- بوـهـيـفـاـ توـبـلـوـنـوـاـ ،ـ مـرـاقـبـ عـامـ توـنـغاـ

- جـيمـسـ فـهـنـشـانـ ،ـ مـسـاعـدـ المـرـاقـبـ العـامـ ،ـ الـلـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ

الإعداد لمؤتمر الانكوساي السادس عشر

بقلم غليرمو راميرز ، رئيس محكمة الحسابات ، الارغواي

أما بالنسبة للجنة معايير الرقابة الداخلية التي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة البهغارى فهي تعكف حالياً على إعداد كتيب يستعرض خبرات الأجهزة العليا للرقابة في مجال تقييم هيكل الرقابة الداخلية ، وتقوم كذلك بإعداد تقرير حول استخدام بيليوغرافيا الرقابة الداخلية الدولية الصادرة عن تلك اللجنة في عام ١٩٩٥.

كما أن الجهاز الأعلى للرقابة الهندي ، وبصفته رئيساً للجنة الرقابة على التشغيل الالكتروني للبيانات (EDP) ، أعلن بأن اللجنة قد استكملت إعداد "منهجية الرقابة على تكنولوجيا المعلومات" ، وأنها تقوم حالياً بإعداد العدد القادم من "دليل التشغيل الالكتروني للانكوساي" .

وسترفع لجنة الدين العام التي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة للمكسيك إلى المؤتمر مسودتين من بين أربعة مسودات هي الآن قيد الدراسة ، وهاتان المسودتان هما (رقابة الأداء على الدين العام) و(إرشادات بشأن رقابة وتحطيط الدين العام) .

وفيما يتعلق بمجموعة العمل حول رقابة البيئة ، فقد أعلم الجهاز الأعلى للرقابة الهولندي المجلس بأنه ينوي تقديم عدد من الأعمال التي تعد حالياً إلى المؤتمر من أجل الدراسة ، والتي من ضمنها مسودة أولية حول "معايير وإرشادات بشأن الرقابة البيئية" ، وتقرير موجز حول محاسبة الفوارد الطبيعية .

اما الجهاز الأعلى للرقابة الفرنسي ، وبصفته رئيساً لمجموعة العمل حول تقييم البرنامج ، فسيقوم بتقديم مسودة اقتراح إلى المؤتمر بشأن " إطار عمل منهجي" ، يشتمل على أساليب يمكن تطبيقها في المراحل المختلفة من تقييم البرنامج ، وعلى طول أسلوباتها تأثر تلك الأجهزة العليا للرقابة التي لديها خبرة في تطبيق مثل المنهجيات بأسلوب نظامي . وما المجموعة الثامنة ، وهي مجموعة العمل حول الرقابة على التخاصية ، والتي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة للملكة المتحدة فهي تقوم حالياً بإعداد وثيقة بعنوان "إرشادات بشأن أفضل الممارسات في الرقابة على أعمال التخاصية" .

ونحن نبدأ عالماً جيداً لطالما بنينا عليه أملاً كبيراً ، نجد بأن هذا العام هو العام الذي نحتفل فيه بذكرى مرور خمسة وأربعين عاماً من الجهد المثمر للانكوساي . وخلال تلك الأربع سنوات ونصف شهينا بكل فخر تلك العلاقة الوثيقة المتزايدة بين الدول المئه وستة وبعدين الأعضاء في الانكوساي (حيث دخلت أذربيجان في العضوية في شهر كانون ثاني الماضي) .

وفي شهر تشرين ثاني /نوفمبر ١٩٩٨ ، وخلال انعقاد المؤتمر الدولي السادس عشر للأجهزة العليا للرقابة (الانكوساي السادس عشر) في الارغواي ، تتوقع بأن تتم المصادقة على العديد من الوثائق والنشرات ، الأمر الذي سيمكن الأجهزة العليا للرقابة من ممارسة تحديات عالم العولمة مزودين بأدوات فنية ومفاهيمية أكثر كفاءة ، مما سيساعد على تناول القضايا الهامة مثل قضية الوقاية من الغش والفساد والكشف عنها بفعالية أفضل .

لقد ازداد تفاؤلنا ونحن نرى التقارير الأولية ترفع من قبل اللجان الخمسة الدائمة للانكوساي ومجموعات العمل الثلاث إلى الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس التنفيذي للانكوساي الذي عقد في نهاية السنة الماضية في مونتيفيديو ، وأود هنا أن أقول الضوء على التقدم الذي أحرزته اللجان ومجموعات العمل .

فقد رأينا مسودة العرض حول "دليل تنفيذ إطار عمل المعايير المحاسبية" التي أعدتها لجنة المعايير المحاسبية التي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة الأمريكية ، والتي تناولت قضياباً عملية تتعلق بتدقيق التقارير المالية على مستوى الدوائر والمستوى الحكومي بشكل عام . وقد أرسلت هذه الوثيقة إلى جميع أعضاء الانكوساي من أجل المراجعة وإيداء الملاحظات قبل إصدارها إلى مؤتمر الانكوساي السادس عشر لعام ١٩٩٨ .

وقامت لجنة المعايير الرقابية التي يرأسها الجهاز الأعلى للرقابة السويدي بإعداد مسودة حول "دستور أخلاقيات المهنة" للانكوساي . وقد أرسلت هذه الوثيقة الهمة إلى جميع أعضاء الانكوساي من أجل المراجعة . وبناء على الردود التي تم تسلمها تقوم اللجنة حالياً باستكمال الوثيقة لتقديمها إلى مؤتمر الانكوساي السادس عشر .

أذار ١٩٩٧ . وفي شهر شرين الثاني بلغ مجموع الدول التي قدمت اوراقها القطرية (٥٦) دولة . مما سيؤسس قاعدة العمل لمناقشات و توصيات مفيدة في المؤتمر.

ونحن حالياً نشهد حركة ديناميكية تبرهن على أن الأجهزة العليا للرقابة هي اليوم متلماً كانت منذ تأسيس الانتساي تحقق إطار عمل مشترك من النشاط ، وتنظم البرامج التربوية المشتركة ، وتوثق علاقاتها بالتشاور مع بعضها البعض من خلال وسائل التكنولوجيا (وتعتبر الانترنت أداة أساسية في تلك الناحية) ، ولكن يجب علينا التنبه إلى أنه يجب أن لا تتفق فقط عند حدود هذه المنجزات ، فكلما تمكنا من تحقيق المزيد من الأهداف ، كلما اضطررنا إلى مواجهة مطالب جديدة في ضوء واقع التغيير المستمر ، وحاجة الحكومة المستمرة إلى أجهزة رقابية حديثة تتصرف بمستويات عالية من الكفاءة .

وسوف يستمع أعضاء الانتساي إلى تلك اللجان و مجموعات العمل عندما يقومون بتوزيع منتجاتهم على الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لإبداء الملاحظات حولها . وأنتي أدعوك واحد منكم أن يخصص وقتاً كافياً للرد على الأسئلة لضمان استمرارية ثلثية منتجات الانتساي لاحتياجات واهتمامات أعضائها .

وفي مجال التدريب ، فإن الأجراء القانوني لتحويل سكرتارية البرنامج الإنمائي للانتساي (IDI) إلى الجهاز الأعلى للرقابة للتزويد في عام ٢٠٠١ ، قد عرض من قبل الجهاز الأعلى للرقابة لكتنا ، وسوف يضمن هذا الأمر استمرارية الأداء الممتاز للبرنامج الإنمائي للانتساي ، والذي ذهب منذ إنشائه في عام ١٩٨٦ على توفير التدريب والتعليم لموظفي الأجهزة العليا للرقابة في مجموعات العمل الإقليمية في جميع أنحاء العالم .

أن جميع هذه المبادرات التي ذكرت ، والتي لها قيمة كبيرة بالنسبة لنا جميعاً ، سوف تدرس من قبل مؤتمر الانتساي السادس عشر في وقت لاحق من هذه السنة .

وقد كان لمدخلات كل من السيدين شوقي خاطر من مصر ، وفرانز فيدلر من النمسا حيث يقوم الأول مقام رئيس المجلس التنفيذي للانتساي والثاني مقام السكرتير العام للمجلس ، الآخر الكبير في نجاح الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس التنفيذي ، وتتجدر الإشارة هنا إلى أن التحضير للموضوعات الفنية للمؤتمر قد عزز بالدعم الكبير الذي قدمته الأجهزة العليا للرقابة لكل من المكسيك ، واستراليا ، والمملكة المتحدة .

وفي ما يتعلق بالبلد الأول من جدول أعمال مؤتمر الانتساي السادس عشر حول الواقعية من العش والفساد . والكشف عنهم ، فقد تم ترجمة الأوراق الرئيسة التي أعدت من قبل الأجهزة العليا للرقابة لكل من استراليا والمملكة المتحدة و تم إرسالها إلى جميع الدول الأعضاء في شهر عين البرلمان الالياني السيد مصطفى كيركوكو رئيساً لخدمة رقابة الدولة ، وكان السيد كيركوكو قد تلقى تعليمه في كل من علم الاقتصاد وعلم المحاسبة في جامعة تيرانا ، ويحمل السيد كيركوكو أيضاً شهادة диплом من أكاديمية الدفاع الألبانية ، وأكمل تعليمه العالي في ألبانيا وإيطاليا وهو يجيد اللغات الإيطالية ، والروسية ، والإنجليزية .

مؤتمـر الانـتسـايـ السادسـ عـشرـ
الـارـغـواـيـ ١٩٩٨ـ
لمزيدـ منـ المـعـلـومـاتـ يرجـىـ الـاتـصالـ عـلـىـ العنـوانـ
التـالـيـ :

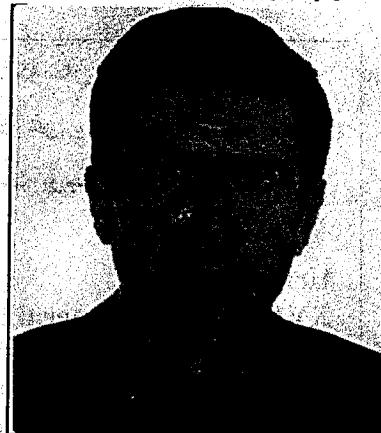
Uruguay
XVIINCOSAI General Secretariat,
Tribunal de Cuentas de la
República,
Juan Carlos Gomez
1324, Montevideo,

Uruguay :

* e-mail tribinc@ adinet.com.uy
* fax: 598-2-96-75-07
* telephone : 598-2-96-75-08

البانيا

عين البرلمان الألباني السيد مصطفى كيركوكو رئيساً لخدمة رقابة الدولة ، وكان السيد كيركوكو قد تلقى تعليمه في كل من علم الاقتصاد وعلم المحاسبة في جامعة تيرانا ، وحمل السيد كيركوكو أيضاً شهادة диплом من أكاديمية الدفاع الألباني ، وأكمل تعليمه العالي في البانيا وإيطاليا وهو يجيد اللغات الإيطالية ، والروسية ، والإنجليزية.



السيد مصطفى كيركوكو

وقيبل تعيينه رئيساً للجهاز الأعلى للرقابة الألباني ، كان السيد كيركوكو قد خدم لفترة قصيرة كائب لمدير بيك التوفير الألباني ١٩٩٦ إلى ١٩٩٦ ، وكان مديرًا للمؤسسة التأمينية الألبانية (فرع تيرانا) ، وكان من بين مهامه في الخدمة العامة قضاء ما يقرب من عشرة سنوات (١٩٨٢-١٩٩٣) في خدمة رقابة الدولة التي يرأسها الآن ، ومن ضمن وظائفه في الخدمة العامة وظيفة مديرًا للتمويل في دائرة الورادات وال الصادرات التابعة لوزارة الإنشاءات ، ورئيساً للتخطيط في الفرع المالي لمؤسسة الإنشاءات الحكومية في شمال البانيا .

ولمزيد من المعلومات يرجى

الاتصال على العنوان التالي :

**State Control Service ,
Deshmoret**

**E Kombit
Albania**

محكمة المدققين الأوروبيين

معاهدة أمستردام دعم

محكمة المدققين

لقد عززت معاهدة أمستردام والتي تم التوقيع عليها رسمياً في ٢٣ تشرين أول ، الصلاحيات القانونية لمحكمة المدققين . وقد أسهمت معاهدة أمستردام ، وكما فعلت غيرها من المعاهدات التي وقعت منذ إنشاء محكمة المدققين بموجب معاهدة بروكسيل في عام ١٩٧٥ بدعم موقف المحكمة ، حيث زودتها بكافة الوسائل التي تجعل رقابتها على جميع إيرادات ونفقات المجموعة أكثر فاعلية ، فعلى سبيل المثال

أسهمت معاهدة أمستردام بتوسيع الصلاحيات الرقابية للمحكمة من أكثر فاعلية ، فعلى سبيل المثال

أثبتت معاهدة أمستردام بتوسيع الصلاحيات الرقابية للمحكمة من خلال إضافة المزيد من البنود التي تنص صراحة على حقها في الحصول على جميع المعلومات الضرورية التي يمتلكها المتنفذون والخاصون من صناديق المجموعة والهيئات الوسيطة الأخرى المسؤولة عن إدارة نفقات وإيرادات المجموعة

وبالإضافة إلى ذلك فقد منحت

المحكمة وبشكل صريح صلاحية

الدفاع عن امتيازاتها الخاصة بالنسبة

للمؤسسات الأخرى عن طريق

الاستئناف لدى محكمة العدل .

وأكيدت المعاهدة أيضاً على الدور

الذي يتوجب على المحكمة أن تلعبه

في كفاحها ضد الفساد من خلال

حثها على أن تكون متينة في

رقابتها لأية مخالفة ، ومن خلال

منها أيضاً صلاحية استشارية قبل

تبنيها لإجراءات مكافحة الفساد .

وأخيراً ، فقد أكدت اتفاقية أمستردام

على أهمية التعاون بين محكمة

المدققين الأوروبيين والأجهزة العليا

للحوكمة للدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي بروح من الثقة والاحترام

المتبادل لاستقلالية جميع الأطراف

المعنية .

الاحتفال بالذكرى السنوية

العشرين لتأسيس المحكمة

في الثالث عشر من شهر تشرين

أول ١٩٩٧ ، احتفلت محكمة

المدققين بمرور عشرين عاماً على

تأسيسها ، وذلك من خلال احتفال

حضره بعض الشخصيات المرموقة

مثل السيدة أورسولا شلشر ، نائب

رئيس البرلمان الأوروبي ، السيد

جين كولد جنكر ، رئيس مجلس



إلى اليسار يظهر السيد فردمان ، رئيس محكمة المدققين الأوروبيين وهو يرحب بضيوفه الكرام خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين .



الترحيب بالمراقب العام لفيجي ، السيد ميشيل جاكوبو بيدي (إلى المشار) وفي الوسط السيد بيساغيل ، وزير التنمية الألية (وفي اليمين) السيد فانيلوما للائب المراقب العام .

نيجي مراقب عام جديد

عين السيد ميشيل جاكوبس مراقباً عاماً لفيجي بعد تقاعد السيد راميش شاندرا دوت ، الذي تقاعد في شهر آب ١٩٩٧ .

ويحمل السيد جاكوبس مؤهلات علمية في الرياضيات ، والدراسات التشغيلية ، والإدارة والاقتصاد من جامعات أستراليا والمملكة المتحدة ، وعمل في القطاعات الصناعية ، وفي الحكومة كذلك . وبحكم مهنته كمحاسب ، كان للسيد جاكوبس دوراً بارزاً في الجمعية الاسترالية للمحاسبين القانونيين حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للجمعية وساعد في تطوير مركز رقابة الجودة للقطاع العام . والسيد جاكوبس هو شخصية معروفة جداً بالنسبة لأعضاء الانتوساي كنائب مراقب عام سابق لأستراليا .

وفي أثناء أخرى عن مكتب الرقابة الوطني ، سيستضيف الجهاز الأعلى للرقابة لفيجي مؤتمر السياسي لعام ١٩٩٨ ، حيث قام المراقب العام لماليزير بزيارة إلى فيجي في شهر كانون أول لإجراء مباحثات بشأن التطوير المؤسسي .

الاتصال على العنوان التالي :
Office Of The Auditor
General PO Box 2214
Government Building
Suva , fiji Islands'

الاتحاد الأوروبي ورئيس وزراء لوكتنبرغ ، والسيد جاكوبس ساتر رئيس الجمعية الأوروبية ، السيد جوسبيك كاربون ، رئيس المدققين الإيطاليين ، والسيد بيرنارد فردمان ، رئيس محكمة المدققين الأوروبيين .

وفي خطابة ، أشار السيد فردمان إلى أن الاتحاد الأوروبي يواجه في الوقت الحالي العديد من التحديات وخاصة في مجال محاربة البطالة وإدخال عملة اليورو ، وانضمام دول جديدة إلى الاتحاد . ومن وجهة نظر السيد فردمان فإنه من المهم لمحكمة المدققين الأوروبيين أن تكون قادرة على الكشف عن أوجه القصور في جميع النواحي ، كما يتوقع منها دافعوا الضرائب ، وفي الوقت ذاته عليها ضمان فاعلية عملها كدقق خارجي لكي لا تسهم في إضافة المزيد من المتعنة إلى ما اسماه بـ "اليوروسيتكس" أما السيدة شيلشر فقد ركزت في كلمتها على أهمية موضوعية المحكمة ، خاصة عندما يتعلق الأمر بإبداء ملاحظات إيجابية . أما السيد كاربون فقد أشاد بالعلاقات المتينة التي تمتلك المحكمة من ترسيخها مع المؤسسات الرقابية الوطنية خلال عشرين سنة من العمل .

ونشير هنا لتلك الذكرى ، فقد أصدرت المحكمة دراسة لخصت فيها آخر نتائجها فيما يتعلق بنزاهة الإدارة المالية في النواحي الرئيسية من نفقات الاتحاد الأوروبي مثل الزراعة / التمويل الشهري ، والمساعدة الإنمائية ، وشملت الدراسة أيضاً تطليعاً موجزاً للمنسوبيات الخاصة بالمجموعة الأوروبية

التقرير السنوي لعام ١٩٩٧

قدمت محكمة الرقابة الفدرالية تقريرها السنوي لعام ١٩٩٧ إلى الأجهزة التشريعية الفدرالية وإلى الحكومة . وقد احتوى التقرير الذي لم يمكن سوى جانباً واحداً فقط من العمل الاستشاري والرقابي للجهاز الأعلى للرقابة على ملاحظات حول المخصصات الفدرالية والحسابات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٥ ، فهناك (٥٧) ملاحظة حول مخرجات رقابية معينة و(١٤) ملاحظة حول أعمال استشارية تمت من قبل الجهاز الأعلى للرقابة وتعليقات حول (١٢) حالة من الحالات التي قامت الجهات التنفيذية بتنفيذ التوصيات الرقابية بشأنها : وكانت الدكتورة هيدا فوت ويدل قد قدمت التقرير السنوي إلى الشعب في مؤتمر صحفي خاص حيث علقت على الجوانب العامة من التقرير مثل تجاوزات الوقت والتكلفة لمشروعات الأشغال العامة والتخطيط غير الملائم لاعمال الطرق .

وأقي التقرير الضوء على المخرجات الرقابية للمواكل التنظيمية للوكالات الفدرالية ومنهجيةقياس المستخدمة في تلك الأعمال الرقابية، وكان من ضمن المخرجات أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات تدينه وان الحواسيب في معظم الأحيان كانت غير فعالة وتستخدم بطريقة غير ملائمة . وبين التقرير أيضاً القرص لتخفيض مخصصات الدفاع ، واقتراح توحيد مراكز القيادة والقوات المسلحة .

بالإضافة إلى ذلك ، فقد تناول التقرير السنوي أوجه القصور في تقييم وجمع الضريبة ، وكشف عن أخطاء وأعمال في معالجة بيانات ضريبة الدخل في مكاتب الضريبة . والقضية الأهم كانت الخسائر في ضريبة القيمة المضافة على المستوى الوطني نتيجة للعائدات الضريبية غير الدقيقة أو المزورة . وهذه المشكلة تشمل الاتحاد الأوروبي بأكمله وقد حدثت مع دخول السوق الأوروبي الموحد . وكما هو الحال بالنسبة للسنوات الماضية ، فقد تركزت أهم بنود التقرير حول الدين العام المرتفع ، وتكليف خدمة الدين التي تزيد باستمرار والتي لم تسمح للحكومة سوى بمعالجة قليلة للتحديات المستقبلية ، ويتوفّر الآن التقرير الكامل باللغة الألمانية ، كما متوفّر النسخ المختصرة دون أي تكاليف عن طريق الكتابة على العنوان التالي :

Bundesrechnungshof , Referat Pr/Int. D-60284
Frankfurt , Germany

هنغاريا

وفاة رئيس الجهاز الأعلى للرقابة

تتعى الصحيفة بمزيد من الحزن والأسى وفاه الدكتور استفان هاغيلمير في بودابست بعد مرض استمر طويلاً ، والدكتور هاغيلمير هو المؤسس لمكتب رقابة الدولة المعناري في عام ١٩٩٠ ، وكان يتمتع بسمعة طيبة لدى اعضاء الائتيري في جميع أنحاء العالم لقيادته الحكيمة واخلاصه للانتوساي ولجهازه . وقد عمل الدكتور هاغيلمير في المجالس التنفيذية لكل من الانتوساي واليوروسي . ورئيس لجنة معايير الرقابة الداخلية للانتوساي .

وقد نعى الدكتور فرانس فيدلر ، السكرتير العام للانتوساي ، الدكتور هاغيلمير إلى أعضاء المجلس التنفيذي في اجتماعهم المنعقد في شهر تشرين ثالث ١٩٩٨ في متنيفيديو قائلاً "لقد مني الجهاز الأعلى للرقابة المعناري بخسارة عظيمة" . وينتمي السيد هاغيلمير إلى جماعة صغيره من الناس من وسط أوروبا من بذلوا جهوداً قيمة وكبيره في سبيل إنشاء جهاز أعلى للرقابة في ظروف صعبة . وكان البروفسور هاغيلمير يتمتع بالتقدير في هنغاريا ، وفي أوروبا وجميع أنحاء العالم ، ونظراً لإسهاماته الكبيرة لجهازه وللمجتمع الدولي ، فقد منح جائزة كارلوس التقديرية في مؤتمر الانتوساي المنعقد في واشنطن عام ١٩٩٢ .

نيبال

تعيين مرافق عام جديد

بناء على تعيين من المجلس الدستوري ، عين السيد بشنو بهادر مرافقاً عاماً لنيبال من قبل الملك ، بناء على تعيين من المجلس الدستوري . وقد خلف السيد بهادر السيد بيمال راج باربينيات الذي تقاعد في ٧ آب ١٩٩٧ . وقد تعيينه مرافقاً عاماً ، عمل السيد بهادر لمدة سنتين كنائب للمرافق العام ، وهو المرافق العام الوحيد الذي عين بهذا المنصب من داخل الخدمة الرقابية .



السيد بشنو بهادر

والرئيس السابق للمجلس التنفيذي لكلية المحاسبين العاملين ، وبالإضافة إلى خدماته الحكومية ، فقد عمل كمراقب للشركات المحاسبية للقطاع الخاص وكان شريكا في إحدى الشركات الخاصة ، وعمل مستشاراً للمراقب العام السابق خلال الستينيات الماضيات .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :
Office Of the Comptroller , P.O Box 366069 , San Juan , Puerto Rico 009366069.

الاتحاد المالي الدولي حول الادارة المالية الحكومية

المؤتمر السنوي الدولي

عقد المؤتمر الدولي السنوي حول الادارة المالية الحكومية في ولاية فرجينيا ، ارلنغتون خلال الفترة من ٣-٢ تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٧ . وكان موضوع مؤتمر هذه السنة "اثر العولمة على المحاسبة الحكومية والمعايير الرقابية - استعراض القضايا المالية والتكنولوجيات التي تحدد ملامح ادارة المال العام ونحن نقترب من الألفية" القادمة . وقد تجمع ما يزيد عن (١٥٠) من كبار مسؤولي القطاع العام ومدراء القطاع الخاص ، ومدققي ، ومحاسبين ، بالإضافة إلى خبراء البنوك ، والاقتصاديين ، والأكاديميين ، والخبراء في إدارة الأنظمة والمال من أربعين دولة في أمريكا اللاتينية ، والكارibbean ، ووسط أمريكا ، وأوروبا ، وأفريقيا ، وآسيا ، وشمال أمريكا ، لمناقشة آخر التطورات والأساليب لدراستها واستخدامها في أعمالهم . وقد شارك الاتحاد في استضافة الاجتماع كل من صندوق النقد الدولي ، بنك التنمية الأمريكي ، الوكالة الأمريكية للانماء الدولي ، وبرايس وترهاوس .

وقد تركزت معظم الموضوعات على القرن القادم ، "أشار العولمه على الادارة المالية الحكومية" ، و "إعداد القوائم المالية للألفيه القادمه" ، و "المحاسب في الألفيه الثالثة" ، و "الادارة المالية في الأسواق الناشئة" ، و "قضايا الغش والفساد العالمي" ، و "اثر التكنولوجيا الحديثة على العملية الرقابية" ، و "تطور التكنولوجى وأنظمة الادارة المالية المتكاملة" ، وقد توفرت الترجمة الفورية باللغات الإسبانية ، الروسية ، الفرنسية ، والصينية .

ولمزيد من المعلومات حول المؤتمر يرجى الاتصال بالسكرتير العام للاتحاد الدولي حول الادارة المالية الحكومية على العنوان التالي :

P.O BOX 8665,Silver Spring , MD 20907.
USA
e-mail address < icgfm@ erols .Com >.

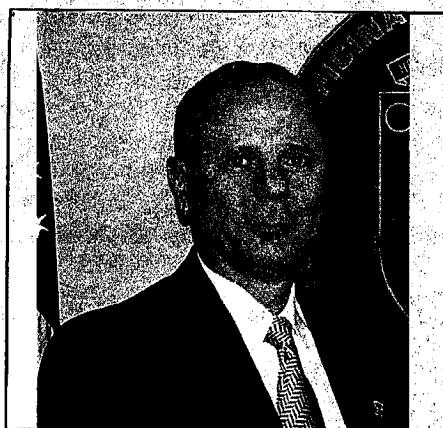
وكان السيد باهادر قد التحق بالخدمة الحكومية في عام ١٩٧٤ ، والتحق في الخدمة الرقابية في عام ١٩٧١ ، وتشمل سيرته الوظيفية في الخدمة الرقابية أيضا العمل في سكرتارية مجلس الوزراء ولجنة منع استغلال السلطة ، وقد منح السيد باهادر عدة ميداليات من الملك .

والسيد باهادر حاصل على درجة الماجستير في التجارة ، وشهادة في القانون من جامعة تريبيهوفان في نيبال ، وتلقى تدريبات إضافية في الإدارة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية . وشارك أيضا في العديد من اللجان التحقيقية ، وكتب العديد من المقالات في عده مجلات ودوريات ، وعمل بشكل فاعل في العديد من المؤسسات والأعمال الاجتماعية في نيبال ، ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :-

Office Of the Auditor General, Babar Mahal , Kathmandu , Nepal.

بورتوريكو

عين السيد ماتوييل دياز سلданا مراقبا عاما لمبورتوريكو خلفا للسيده الينا كولون كارلو التي أنهت السنة العاشرة الأخيرة من الفترة المحددة لتولي المنصب في مطلع هذه السنة . وقبل تعيينه بهذا المنصب ، كان السيد سلدانا يعمل سكرتيرا للغزينة حيث قام بجهود كبيرة في تصميم وتنفيذ الإصلاح الضريبي وإدخال الإصلاحات الإدارية بناء على مفاهيم اذاره الجودة . وقام بإجراء تحديات على البنية التحتية باستخدام التكنولوجيا المتقدمة . وكان منذ عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦ مسؤولاً عن تنسيق الجهود الحكومية لخخصصة بعض الخدمات .



السيد ماتوييل دياز سلданا

والسيد دياز سلданا ، هو محاسب قانوني عام ويحمل شهادة المحاسبة من جامعة بورتوريكو ، وهو عضو فعال في الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين والعضو المؤسس

برنامـج الأمـم المـتحـدة الإنـمائـيـ (UNDP)

عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بالمساءلة والشفافية (PACT) وورشة عمل حول "المساءلة المالية والشفافية" في نيويورك خلال الفترة من ٢٤-٢٥ تموز ١٩٩٧ ، لتوفير منتدى لشركائهم لتبادل الخبرات وتسهيل عملية التعلم من بعضهم البعض ، وتبادل المعلومات حول الأنشطة المستمرة والمخططة في مجال المساءلة والشفافية ، وقد تابعت الورشة أعمال ورشة العمل الأقليمية المنعقدة في زيمبابواوي في عام ١٩٩٦.

و هنالك ستة وثلاثون مشاركا يمثلون الحكومات الوطنية ،
الاتحادات المالية الدولية ووكالات التنمية الثانية ،
و (NGO) (democracy) حيث قدم هؤلاء محاضرات
وشاركوا في المناقشات الفعالة التي تبعت كل محاضرة .

وقد قدم كل من المراقب العام لبنغلاديش وسلوفاكيا محاضرات ناقشوا من خلالها خبرات بلادهم في مجال تعزيز المساعلة . وتم أيضا في البرنامج استعراض المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الملاحظات التي قدّمتها المراقبون من المعهد الدولي للمحاسبين ولجنة الاتروسayı المعنية بالمعايير الرقابية .

ويتوفر التقرير المتعلق بموضوع المساعلة والشفافية على شريط إلكتروني على موقع شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على العنوان التالي : www.undp.org/undp/bpps/mdgd/projects/pact, أو عن طريق الكتابة إلى :

PACT Global Secretariat,UNDP/MGDG,
DCI-2082,United Nations,44th Street and 1st
Avenue, New York,N.Y.10017 USA.



المرأة العاملة ومتبنون آخرون من الأجهزة العليا للرقابة يجتمعون في صورة خلال المؤتمر السنوي الثاني عشر للاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية .

الاجتماع السابع للجمعية العمومية للأوسوسي يعقد في إندونيسيا

الموضوع الذي تم تبنيه في اجتماع الجمعية العمومية والمؤتمرون هو "دور الجهاز الأعلى للرقابة في تعزيز كفاءة وفعالية الإدارة المالية الحكومية من خلال رقابة الأداء" هو موضوع ملائم جداً.

برنامج الجمعية العمومية
لقد اشتغل البرنامج الذي استغرق لمدة أسبوع على جلسات تامة ومناقشات فنية، ومحاضرات تفصيلية من قبل ممثلي عن البرنامج الإنمائي للانتوساي (IDI) وممثلي عن البرنامج التدريبي الإقليمي لبنك التنمية الآسيوي. كما أن الأنشطة التقليدية للمؤتمرات الإقليمية مثل برامج الافتتاح والختام، والرحلات وحفلات الاستقبال تتيح الفرصة لتعريف المشاركين على تاريخ الدولة المستضيفة وثقافتها. وتتوفر أيضاً الفرصة للمشاركين لتجدد صداقاتهم القديمة، وإيجاد صداقات جديدة، وتطوير العلاقات الشخصية التي تسهل عمل الأوسوسي تطبيقاً لشعار الانتوساي - الخبراء المتباينة تجيد الجميع.

وخلال جلستي عمل المجلس التنفيذي اللذين عقدتا خلال الأسبوع، كانت مناقشات المجلس تدور حول البرنامج التدريبي الإقليمي الطويل الأمد للأوسوسي / أي دي أي وتمت الموافقة على دخول مالييفز عضواً في الأوسوسي، وقيوں عرض تايلاند لاستضافة الاجتماع والندوة القادمة للجمعية العمومية القادمة للأوسوسي في عام ٢٠٠٠.

بقلم جاغديش نارانج ، مكتب المحاسبة العامة الأمريكي

تجمع في جاكرتا ، إندونيسيا (٢٩) جهازاً أعلى للرقابة لحضور الاجتماع السابع للجمعية العمومية للأوسوسي والندوة السادسة للأوسوسي خلال الفترة من ١٢-٤ تشرين أول ١٩٩٧ . وتضم الدول المشاركة كل من استراليا ، بنغلاديش ، بروني دار السلام ، الصين ، وقبرص ، والهند وإندونيسيا (منظم ومستضيف الاجتماع) العراق ، اليابان ، الأردن ، كوريا ، الكويت ، كردستان ، مالزريا ، منغوليا ، ميانمار ، نيبال ، نيوزيلندا ، باكستان ، بسراوا ، نيوزيلندا ، الفلبين ، الاتحاد الروسي ، المملكة العربية السعودية ، سيريلانكا ، تايلاند ، تركيا ، الإمارات العربية المتحدة ، فيتنام ، اليمن ، وقد رافق هذه الوفود الـ ٩٦ ممثليون عن كل من مبادرة تنمية الانتوساي ، والمجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية ، وبنك التنمية الآسيوي ، والأجهزة العليا للرقابة لكل من بوتان ومالديف .

حفل الافتتاح

أقيم حفل الافتتاح في قصر الدولة . وفي كلمته الافتتاحية أكد السيد سوهارتو رئيس جمهورية إندونيسيا على أنها نعيش في عالم يشهد تغيرات جوهرية، وأن الأمم تخوض سباقاً من أجل تطوير نفسها . وأكد أيضاً على أن أموال الدولة التي تجمع من الناس يجب أن تستخدم بأقصى قدر ممكن من الكفاءة من أجل مصلحة الشعب ، وعلى الحكومة أن تكون مسؤولة سواء من الناحية السياسية أو الأخلاقية عن استخدام أموال الشعب التي تعتبر مسؤولية إدارتها أمانة في يد الدولة . واختتم السيد سوهارتو كلمته متمنياً إلى أن



وفود ومشاركون يجتمعون للالتقط صورة رسمية خلال اجتماع الجمعية العمومية السابع ، والندوة السادسة للأوسوسي في جاكرتا

• تقرير رقابة الأداء للجهاز الأعلى للرقابة
واستخدامه من قبل الجهات التنفيذية والتشريعية
(أعد من قبل الباكستان) .

• الرقابة على الخدمات الاجتماعية (أعد من قبل الهند) .

وقد تمت مناقشة كل موضوع فرعي بشكل فعال ، وظهرت هناك مفاهيم معينة تتعلق بهذه الموضوعات الفرعية الثلاثة مثل استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة ، التوظيف والتدريب ، التعاون مع الجهات الأخرى ، استخدام التكنولوجيا ، الحكم والشفافية . وقد قررت الجمعية العمومية تبني الأدلة التالية حول "تحسين فعالية وكفاءة الإدارة العامة من خلال رقابة الأداء" والتي وقعت في المنتج النهائي تحت عنوان اعلان جاكرتا .



السيد سومارلينين والسيد يودونو من إندونيسيا يستمتعون بجلسة غير رسمية وهم يستقبلون الوفود خلال استراحة بين الجلسات

**الموضوع الفرعي رقم (١) رقابة الأداء ،
الصلاحيات ، المفاهيم ، المنهجيات والممارسات ،
إعداد التقارير وقضايا أخرى / مشاكل .**

وتحتم الأسوسياي إزالة أي معوقات أمام الجهاز الأعلى للرقابة التي لديها المقدرة على إجراء رقابة الأداء بكفاءة .

وتدعو الأسوسياي لجنة المعايير الرقابية للأكتوسياي إلى دراسة إمكانية مراجعة وتحديث المعايير الرقابية المتعلقة برقابة الأداء .

وعلى الأجهزة العليا للرقابة أن تقوم بتطوير أدلة موسعة لرقابة الأداء ، ومن بين العناصر التي يجب تنطيطها ما يلي: المنهجية ، التخطيط ، التشاور مع الوكالات والمساهمين الآخرين ، فهم العمل التجاري وبينه الجهات

وقد لخص الرئيس السابق للجهاز الأعلى للرقابة الهندي السيد ف. ك. شغلو الإنجازات العديدة للأسوسياي على مر السنين ، وعبر عن مشاعر جميع الوفود لهم يستذكرون تلك الخطوات الجبارية التي نفذت من أجل تلبية الاحتياجات التربوية للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء ، وتعزيز تبادل الخبرات والمعلومات بينهم . وقد اختتم السيد شغلو كلمته بتوجيهه الشكر إلى الأعضاء لدعمهم له خلال فترة توقيعه لمنصبه وتمني لخلفيته الدكتور ج. ب. سومارلين من إندونيسيا كل النجاح وهو يقود دوره كرئيس للأسوسياي . أما أعضاء المجلس التنفيذي الذين تم انتخابهم للفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٠ فهم إندونيسيا (الرئيس) ، اليابان (السكرتير العام) ، تايلاند (مستضيف اجتماع عام ٢٠٠٠) ، الهند ، الصين ، كوريا ، الكويت ، ماليزيا ، المملكة العربية السعودية . وقد تم انتخاب كل من الفلبين وسريلانكا ، كمدققين للفترة القادمة .



الدكتور ج. ب. سومارلينين مستضيف اجتماع اللجنة
العمومية ورئيس الجهاز الأعلى للرقابة لإندونيسيا يقدم
الوفود خلال حفلات الافتتاح في القصر الرئاسي والى
يساره يجلس كل من السيد ف. ك. شغلو ، المراقب العام
لل الهند ، ورئيس إندونيسيا السيد سوهارتو .

الموضوعات الفنية التي تعالج قضايا واهتمامات مشتركة

لقد ناقشت الوفود قضايا فنية ومهنية خلال الجلسات التامة التي دعمت بجلسات اصغر لمناقشة مسودات تقارير احتوت على نتائج ووصيات حول كل من الموضوعات الفرعية الثلاثة التالية :

- مفاهيم رقابة الأداء ، الصلاحيات ، المنهجيات ،
والممارسات ، قضايا إعداد التقارير والقضايا
الأخرى (إدارة استراليا) .

- وتشجع الاسوسيي الأجهزة العليا للرقابة على ما يلي :
- إيجاد تعاون وثيق مع الجهات التشريعية والتنفيذية
- وتوفير الدعم اللازم لهم لضمان أقصى قدر ممك من النقاوة في استخدام تقارير رقابة الأداء .
- التعاون من أجل تعزيز مقدرة الأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ رقابة الأداء من خلال بعض الاجراءات مثل التدريب ، والبحوث المشتركة ، وتبادل برامج الكمبيوتر .
- تأمين الموارد الضرورية والسلطة اللازمة للأجهزة العليا للرقابة للحصول على المشورة المتخصصة أو السعي للتعاون مع وكالات خارجية لتعزيز مقدرتهم في مجال تنفيذ رقابة الأداء .
- تبني الاستراتيجيات الملائمة لشن مفاهيم رقابة الأداء والاتجاه إلى جعلها الجزء المكمل لرقابة القطاع العام .

الموضوع الفرعى رقم ٣ الرقابة على الخدمات الاجتماعية
وحيث أن برامج الخدمة الاجتماعية تبول جميعها أو جزءا منها من قبل الحكومة أو من قبل المنظمات غير الحكومية فان مسؤولية وضع أهداف ومعايير ومؤشرات فعالة للإداء، ووضع أنظمة فعالة لمراقبة وتنبيه الأداء تقع بصورة رئيسية على عاتق الأجهزة العليا للرقابة، وفي تنفيذها لرقابة الأداء يجب أن تشتمل مسؤولية الأجهزة العليا للرقابة على ما يلى :

الخاصة للرقابة ، إعداد النتائج الرقابية ، إعداد تقارير رقابة الأداء والمتابعة .

ويتعين على الاسوسيي أن تطور وسائل تبادل المعلومات بما في ذلك استخدام الانترنت بين الأجهزة العليا الأعضاء . وفي تطويرها لتلك الوسائل يجب مراعاة المستويات المختلفة من تكنولوجيا المعلومات المتوفرة للأجهزة العليا للرقابة .

وتشجع الأجهزة العليا للرقابة على ما يلى :

- تحديد المتطلبات الأساسية لرقابة الأداء وإجراء مراجعات منتظمة لمستويات المهارة ومعايير الكفاءة مقابل تلك المتطلبات . وقد يشتمل ذلك على برنامج لاكتساب وتطوير والحفاظ على المستويات الضرورية للمهارات الأساسية .

تطوير الإجراءات الملائمة التي تمكن كل جهاز أعلى للرقابة من محاسبة نفقاته الخاصة ومعايير الأداء التي تم إبرازها مقابل الأهداف المؤسسية وأهداف الأداء .

ومن أجل ذلك ، فلابد من وجود مؤشرات أداء واضحة ونظام معلومات داري مساعد .

إدراك أهمية تطوير والحفاظ على علاقات إتصال واضحة مع الجهات الخاصة للرقابة والوكالات الحكومية الأخرى في تنفيذ جميع الأنشطة الرقابية بما في ذلك رقابة الأداء .

الموضوع الفرعى رقم (٢) تقرير رقابة الأداء
واستخدامه من قبل الجهات التنفيذية والتشريعية .
لقد أدرك الاسوسيي الحاجة إلى تطوير إطار عمل مؤسسي ملائم لضمان أن الدروس المستنادة من رقابة الأداء سوف تستخدم للخطط والبرامج المستقبلية بأقصى درجة ممكنة .



وفود ومشاركون يجتمعون للانتقاد صورة رسمية خلال اجتماع الجمعية العمومية السابع ، والندوة السادسة للأسوسيي في جاكرتا

- تقييم عمل وكفاءة ومدى ملائمة أهداف الأداء ،
والمعايير والمؤشرات .
- التأكيد من وجود أنظمة إدارية مصممة بشكل
ملائم .
- تقييم أداء البرنامج باستخدام أهداف ومعايير
ومؤشرات .
- الإبلاغ عن النتائج المترتبة على ذلك .
- إجراء أعمال متابعة أو أعمال رقابية حسب ما
يتطلبه الأمر.

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:

General Secretariat, ASOSAI, C/O. The Board
of Audit of Japan, 3-2-1-Kasumigaseki,
Chiyoda-Ku , TOKYO 100 Japan

عقد اجتماع الجمعية العامة السابعة للأolasيفس في سنتياغو ، تشيلي

بقلم هيرمان لانوز جونزاليس ، رئيس قسم الرقابة الإدارية في مكتب المراقب العام لتشيلي ، والسكرتير التنفيذي للجنة المنظمة لاجتماع الجمعية العامة السابعة للأolasيفس

وكما هو الحال بالنسبة للجمعيات السابقة ، فقد اشتمل الاجتماع السابع على مجموعه من الجلسات التامة ، وعروض رئيسية ومناقشات لمجموعات صغيرة ، بالإضافة إلى العروض الرئيسية الثلاثة المقامة من قبل الدول المذكورة أعلاه ، قدمت خلال الاجتماع عشر أوراق ومساهمات من قبل بقية الأجهزة العليا للرقابة .

وفيما يتعلق بالموضوع الأول بعنوان "مشاركة ومساهمات الأجهزة العليا للرقابة في عملية تحديث الدولة" ، فقد القى الخطاب الرئيسي من قبل السيد جورج ازراييل روسو ، وهو أستاذ معروف وأخصاصي في إدارة الحكومة والذي تحدث عن "دور المؤسسات الرقابية في تحديث الدولة" وبعد ذلك تم تحليل ومناقشة الورقة المقامة من قبل السيد لويس ارتورو أغيلار سولاريس من مكتب المراقب العام لغواتيمالا . وقد كانت ينكارا غوا الوسيط للموضوع الأول ، في حين كانت كاستاريكا المقرر . وقد لخصت النتائج والتوصيات على النحو التالي :

- * يجب تقوية الأجهزة العليا للرقابة من خلال النصوص التشريعية التي تمنحها الصلاحيات والموارد المالية التي تمكنها من المشاركة الكاملة في عملية التحديث .
- * على الأجهزة العليا للرقابة أن تكشف برامجها التدريبية المستمرة التي تساعدها على تحسين أدائها .
- * يجب أن تتفق عملية تحديث الجهاز الأعلى للرقابة مع مبادئه منهجية تحديث الدولة . بالإضافة إلى ذلك فإنه يتبع على تلك الأجهزة أن تبني عملية تنطيط استراتيجي ، وأن تقوم بإحداث التغيير في الثقافة التنظيمية ، وأن تعزز التجديد ، والإبداع ، والإدارة المشتركة والتعلم الذاتي . إن جميع ما ذكر يجب أن يكون بمثابة تقدمة استرجاعيه في عملية تحديث الدولة .
- * ويجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تبني الإجراءات الضرورية لمنع وتصحیح الفساد ومعاقبة المفسدين في القطاع العام من خلال تكثيف أعمال الرقابة بتنفيذ عدد

نظم مكتب المراقب العام لموريتانيا تشيلي واستبيان اجتماع الجمعية العامة السابعة لمنظمة أمريكا اللاتينية والカリبي للأجهزة العليا للرقابة (الأolasيفس) في سنتياغو خلال الفترة من ١٠-٦ تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٧ . وحضر الاجتماع المراقبون العاملون ورؤساء الأجهزة العليا للرقابة لجميع دول أمريكا اللاتينية وأسبانيا والبرتغال بالإضافة إلى ممثلين عن بنك التنمية الأمريكي .

وأقيم حفل الافتتاح في القاعة الملكية في مبنى الكونغرس الوطني السابق وتوجه بحضور رئيس دولة تشيلي السيد أدواردو فري رو زاغل والذي أشار في كلمته الافتتاحية إلى أنه فقط من خلال الديمقراطية يمكن إجراء الرقابة على أنشطة الفروع المختلفة للحكومة لمنع أي شكل من أشكال إساءة استعمال السلطة . أن الأشكال التي من الممكن أن تظهر فيها مثل تلك الاتهامات هي متعددة وتقراوح بين الرقابة الاجتماعية من خلال وسائل الإعلام والرأي العام إلى الرقابة السياسية التي يقوم بها الفرع التنفيذي وتضم هذه الرقابة فحوصات لمدى شرعية الإجراءات الإدارية التي تتبعها الأجهزة الرقابية التي تحضر هذا المؤتمر .

من جانبه ، أكد السيد ارتورو الين ازوكا ، المراقب العام لتشيلي في كلمته الافتتاحية على أن الجهود التي تقوم بها الأolasيفس قد أفادت الأجهزة الأعضاء ، وبشكل خاص من خلال تبادل الخبرات والدراسات المتخصصة ، الاستشارة المتبادلة ، ومدى كبير من البرامج التدريبية . وقد تجلت تلك المشاعر من خلال العبارات الترحيبية التي عبر عنها السكرتير العام للأolasيفس والمراقب العام للبيرو السيد فيكتور انريكي كاسولي الذي أكد على حقيقة أن تحديث الرقابة الحكومية هو مطلب جوهري ، وإن الأolasيفس تساعد الأجهزة العليا للرقابة على التكيف مع الظروف الحالية الحديثة ، وإن تكون قادرة على تلبية المتطلبات الحالية .

* وبالإضافة إلى تضمين أوجه التصور ، فيجب أن تستتمل التقارير أيضاً على حالات من الإدارة الجيدة والفعالة كطريق للتشجيع الإيجابي على تحقيق جودة عالية المستوى من الأداء .

* يجب أن تكون تقارير الأجهزة العليا للرقابة في متناول وحدات الرقابة الداخلية الوزارات الحكومية ، ويجب أن



على منصة اجتماع الجمعية العمومية يبدو من اليسار إلى اليمين السيد سانتوس من البرازيل ، السيد بولا من كولومبيا ، السيد الوين من تشيلي ، السيد كاستو لو من البيرو ، والسيد ميغون من الأولايسيفس ، والسيد أغولار من غواتيمالا

تكون أداة لتحسين علاقات الاتصال بين الأجهزة العليا للرقابة والإدارة .

* ومهما كانت طبيعة ارتباطاتها الدستورية مع برلماناتها ، فإن على الأجهزة العليا للرقابة أن تزيد وتحسن من اتصالاتها مع برلماناتها .

* وفي المجتمع الديمقراطي ، فإن للمجتمع الحق في أن يعلم بشكل صحيح بفعالية وكفاءة ونظامية الخدمات المقدمة من قبل الدولة ودرجة الأمانة في استخدام الموارد العامة . وفي هذا السياق فإن المعلومات التي يوفرها الجهاز الأعلى للرقابة تلعب دوراً في نمو الرأي العام ، وتؤدي في تقييم فاعلية النظام الإداري وتعزيز الثقة في المؤسسات العامة .

وبالنسبة للموضوع الثالث وهو بعنوان "الأجهزة العليا للرقابة والرقابة على المساهمات الحكومية في المؤسسات الخاصة التي تقوم بأنشطة ذات مصلحة عامة" ، فقد قدم العرض الرئيسي من قبل السيدة مارسيلا جيميز ديلاجارا ، وهي عالمة اجتماع قديرة ، ومعلمة ومنسقة في وزارة التخطيط والتعاون في دولة تشيلي ، والتي تحدثت حول

من أعمال الرقابة الشاملة من خلال فريق عمل رقابي متعدد الخبرات .



رئيس تشيلي السيد إدواردو فري روذ تاغيل وهو يرحب بالضيوف خلال حفل الافتتاح

ومن بين الإجراءات الأخرى التي تعتبر هامة تلك الأعمال التي تهدف إلى تسريع وتعزيز المشاركة الفعالة للمواطنين بشكل عام وإنشاء فنوات اتصال معهم لتسهيل عملية مكافحة ومنع الفساد . وفي النهاية ، تم التوجيه إلى أنه يتبع على الأجهزة العليا للرقابة أن تشارك ، وضمن صلاحياتها ، في توفير المشورة الفنية للهيئات العامة دون أن يكون لتلك المشاركة أي تأثير على استقلالية تلك المؤسسات .

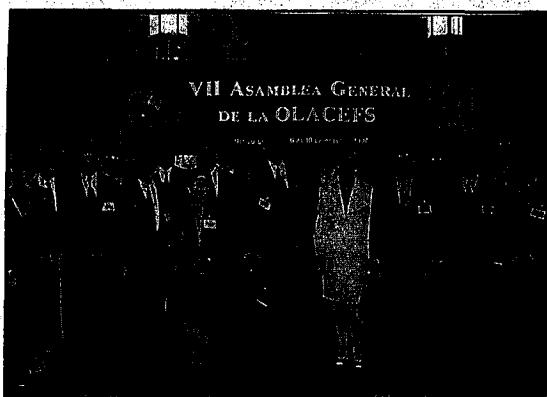
وبالنسبة للموضوع الثاني بعنوان "التقارير التي يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن توفرها للجهات التنفيذية والشريعية والمجتمع بشكل عام" ، فقد القى الخطاب الرئيسي من قبل السيد يوجينيو تورونسي باريروس ، وهو أستاذ لامع في مجال العلوم الاجتماعية والذي تحدث حول "اتصالات الدولة في مجتمع مفتوح" وقد اتبع عرض الدكتور توروني بورقة قدمت من قبل السيد غاستون استوركويزا رئيس القسم التشريعي في مكتب المرافق العام لدولة تشيلي ، وقد ترأس هذا الموضوع دولة المكسيك ، في حين كانت فنزويلا المقرر . ولخصت نتائج ووصيات الموضوع على النحو التالي :

* يجب أن لا تترك الرقابة فقط على اكتشاف المشاكل في برامج الحكومة ، ولكن في المساعدة على منع مثل تلك المشاكل و في تقييم النتائج المتحققة .

* يجب أن توجه التقارير السنوية للأجهزة العليا للرقابة نحو توفير رؤية عالمية حول أهم المشاكل التي تؤثر على الإدارة .

ولمزيد من المعلومات حول الاجتماع السابع
للأواسيس يرجى الاتصال بالمحرر على العنوان
التالي :

Office of the comptroller General of the
Republic, Teatinos 56-piso, 9Correro 21
Casillas # 117,118,121 y 122, Santiago , Chile



أتيحت الفرصة أمام الوفود لزيارة مكتب المراقب العام
لتشيلي خلال انعقاد الجمعية العمومية

تحديد المفاهيم لمؤسسات الخدمة العامة المداررة من قبل
القطاع الخاص و تحديد المساهمات الحكومية في تلك
المؤسسات . وتبع ذلك تقديم ورقة من قبل الدكتور أندريه
بيكسلو من مكتب المراقب العام لجمهورية الأرجنتين والتي
حالت ونوقشت بالتفصيل ، وقد أخذت بوليفيا دور الوسيط
لهذا الموضوع في حين شغلت البرازيل منصب المقرر .

اما نتائج الموضوع رقم (٣) التي تم التوصل إليها فقد
تعلقت بشكل خاص بالمساهمات المحددة على أنها مساهمات
غير ضريبية او مباشرة والتي كان من ضمنها الأموال
العامة التي تتفقها الحكومة .

اما التوصيات الناتجة فقد هدفت إلى إبراز الدلائل على من
ال Kavanaugh في نتائج البرامج الحكومية بهدف تحقيق الفرض
الذي صدرت من أجله . وقد لخصت النتائج والتوصيات
على النحو التالي :

- * أن الدور الحالي للأجهزة العليا للرقابة هو تقييم
البرامج الحكومية بناء على النتائج المتحققة، وهذا
التقييم يجب أن يطبق في جميع الحالات بغض النظر
عما إذا كانت مثل تلك الأنشطة قد نفذت من قبل
الدولة بشكل مباشر أو من خلال مساهمات إلى
المؤسسات الخاصة .

- * أن مهمة إيجاد أو ممارسة رقابة مباشرة على
المؤسسات الخاصة التي تتلقى تمويلا عاما تعتبر من
المهام الأساسية للوكالة التنفيذية . ويتم تنفيذ ذلك في
العادة من خلال القواعد المعدة مسبقا والتي يجب أن
تلتزم بها المؤسسات الخاصة التي تتلقى تمويلا عاما.

- * يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بوظيفة رقابية مسقفة
ومحددة ، أساسها تقييم النتائج المتحققة من قبل
الوكالات الحكومية على أساس الاقتصاد ، الكفاءة ،
والفعالية .

- * وعند إعداد الموازنات الوطنية ، يجب على
الحكومات أن تضع أنظمة واضحة لتحقيق التخطيط
الملاحم للنفقات وان تحدد الأموال العامة التي تأتي من
البرامج الاجتماعية أو تتدفق من قبل أفراد أو مؤسسات
غير حكومية .

- * على الأجهزة العليا للرقابة أن تطلب من مشرعيها ،
عندما يحتاج الأمر إلى ذلك، إصدار القوانين التي
تنحنيها صلاحية الرقابة على البرامج غير الحكومية
المولدة بأموال عامة . وجميع الأجهزة الحكومية التي
منحت صلاحية تقديم منحة تمويلية يجب أن تخضع
لتلك القوانين والأنظمة . مع منحها صلاحية كافية
لتحديد تفاصيل المنحة وفقا لأهداف برنامجها .

تعثر البنوك في الدول النامية : وجهة نظر مراقب

بقلم جلبيد نظام ، مدير عام، مكتب المراقب العام للباكستان

وعليه، فانني أود في الفرات الاختة أن اركز على العوامل الداخلية التي تؤدي إلى إدارة غير فعالة لقطاع البنوك والتي تسهم في تدهور اوضاعها المالية . وأود أيضاً أن انش بعض الاجراءات التي اتخذت من أجل معالجة مشاكل قطاع البنوك في الدول النامية .

العوامل التي تؤدي إلى تعثر البنوك في الدول النامية

إن العامل الأول المؤدي إلى تعثر البنوك يتعلق بدور البنوك في تمويل مشروعات القطاع العام . وعلى الرغم من أن القطاع العام آخذ في الانكماش بشكل سريع في الوقت الحالي ، إلا أنه لا يزال يلعب دوراً رئيسياً في استراتيجيات التنمية بشكل عام ، وتعينا لذلك فهو يستند جزءاً كبيراً من الموارد الوطنية من الموازنات و من قطاع البنوك من أجل تحقيق أهدافه . ومع ذلك فالقطاع العام يعمل في العادة بأسلوب أقل كفاءة . كما أن المؤسسات المملوكة من قبل الدولة في الدول النامية غالباً ما تكون بطينة التحرك ، غير فعالة ، غير منتجة ، و ضعيفة الإدارة ، الأمر الذي يتسبب في تخفيض إمكانياتهم الاقتصادية والمالية على المدى البعيد . و يوثر ذلك على كل مظاهر المجتمع والاقتصاد بما في ذلك قطاع البنوك والذي هو بدون شك عنصر ثوري في تمويل مشروعات القطاع العام . وتعاني المؤسسات المالية الناتجة لذلك من تباطؤ في خدمة الدين ، و تزايد مبالغ سندات القبض والديون المعدومة التي تحتاج إلى شطب . أن الآثار المترآمة لذلك العوامل من الممكن أن تضعف عمليات البنك بشكل عام . بالإضافة إلى ذلك فإن دور البنك في تمويل القطاع العام يجعل الكثير من رؤوس الأموال غير متوافرة للقطاع الخاص ، والذي هو في العديد من النواحي يعمل بفعالية وديناميكية أفضل . أن مثل هذا الخلاف الحالى وخيبة الأمل تلك من الممكن أن يسهما في تباطؤ الاقتصاد ، الأمر الذي سيزيد في ضعف البنوك . كما أن البيئة الاقتصادية التي تعمل البنوك ضمنها في الدول النامية قد تسهم في تعثرها . ومقارنة بمناظرها في العالم المتقدم ، فإن البنك في الدول النامية تعمل في العادة في أسواق أصغر ، وتواجه منافسة أكبر . ومن أجل انتزاع الجزء الأكبر من الحصة المتوفرة ، فإن البنك تميل

مقدمة

إن العديد من البنوك وصناديق التوفير ومؤسسات الإقراض المعهود لها بالنشاط والنمو قد انهارت سواء في الدول النامية أو المتقدمة . وفي حين ان الاقتصاديات المطورة قد تمكنت في معظم الأحيان من استيعاب التكاليف الباهضة لجهود الإنقاذ ، إلا أن الدول النامية لم تكن محظوظة كثيراً في تلك الناحية . وكان لتعثر البنوك آثاراً دمّرة على اقتصادياتهم الضعيفة . وتحت ضغوط سياسية حاولت حكوماتها استعادة ثقة الشعب عن طريق القيام بجهود إنقاذ اتسمت بالفتور في بعض الأحيان ، وقد استنزفت هذه الجهود الكثير من رؤوس الأموال التي تحتاج إليها أكثر قطاعات أخرى هامة من الاقتصاد مما أدى إلى تفاقم المشكلة . وعليه ، فإن تعثر البنوك في الدول النامية قد أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي ، وركود في أسواق الملكية وهبوط حاد في سوق الأوراق المالية .

أن قلة رؤوس الأموال في الدول النامية، بسبب انخفاض معدلات التوفير والتكاليف العالية للمتطلبات والالتزامات الاجتماعية تؤدي في معظم الأحيان إلى إعاقة النمو الاقتصادي . وعليه ، فإنه إذا لم يستخدم كل من القطاع العام والقطاع الخاص الموارد القليلة بفعالية وحكمة فإن حلقة الفقر الصلبة سوف لن تتكسر أبداً بل في الحقيقة سوف تتسع مع مرور السنين . وتلعب البنوك ومؤسسات التمويل الإنمائي دوراً هاماً في الجهود الحكومية لتحسين مستوى المعيشة في الدول النامية . وعليه ، فإنه من المهم جداً أن يدار قطاع البنوك وينظم بشكل كافٍ وفعال لتحقيق الأهداف الوطنية .

ولسوء الحظ ، فإن مستقبل قطاع البنوك في الدول النامية لا يدعو إلى التفاؤل في الوقت الحالي ، فهناك عوامل متعددة داخلية وخارجية تؤثر سلباً على هذا القطاع وتؤدي إلى تعثر البنوك . وتشتمل العوامل الخارجية على هزات الاقتصاد الكلي ، الركود في العالم النامي ، والتأثير السياسي للبنوك الدولية . وهذه العوامل الخارجية هي خارج نطاق سيطرة الحكومات في الدول النامية .

كبيره وتكليف مالية عاليه . وقد عانت البنوك الكثير من جراء هذا الوضع ، ومن الممكن عزو الكثير من المشاكل إلى نقص الخبرة المهنية .

وعلاوة على ذلك ، فإن البنوك في العالم النامي لم ترسو على خطى البنوك في العالم المتقدم . ففي تلك الدول كانت البنوك تخضع لتغيرات سريعة في فترة الممارسات التجارية المتعددة والتطور التكنولوجي . ولم تعد البنوك تقي نفسها بالمارسات التقليدية للاتراض والإراض ، بل أصبحت تندم لعملاتها حزما شاملة تغطي مدى واسعا من التسهيلات والحوالف التي تساعدهم في إدارة محافظهم الاستثمارية واستثماراتهم بشكل عام . ومع ذلك ، فالبنوك في الدول النامية لم تتفق الكثير في توسيع عملائها التجارية ، وبقيت سيرولتها المالية وأرباحها عرضة للهزات المتسببة عن التباطوء الاقتصادي وتثباتات الركود .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن المراكز الرئيسة للبنوك لا تقوم في العادة بمتابعة ومراقبة فروعها ومكاتبها الإقليمية ، الأمر الذي يساهم في انخفاض كفاءة البنك . وتتبع المراكز الرئيسة أسلوب التدقق الداخلي والفحوصات الدورية دون التقيد بالمعايير المهنية السليمة ، ولا تجري سوى القليل من التحاليل العميقه . ولا يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في أوقاتها لتلقي الأخطار ، لأن أعمال التدقيق التي تنفذ لا تحدد أوجه القصور في أنظمة الرقابة الداخلية ، ولا تحدد الأنظمة الإدارية الصعيبة . كما أن فريق العمل الميداني والتشغيلي لا يتلقى تغذية مرئية أو إرشاد بشأن التقارير التي يرسلها إلى المركز الرئيسي . ولا يملك سوى معرفة قليلة بشأن المنهج الذي ترغب الإدارة العليا في اتباعه في إدارة الكوارث . وتبعد لذلك فعلميا يواجه البنك أزمة معينة يحدث هنالك خلافات وصراعات بدلا من رد فعل حاسم وموحد لمعالجة الموقف .

لقد شوهت الممارسات الأخلاقية سمعة العديد من البنوك في العالم النامي . فعمل البنك هو من الأعمال التجارية الحاسمة التي تحتاج إلى مستوى عال من الكفاءة المهنية والاستقامة الأخلاقية سواء بالنسبة لموظفيها أو تفاصيلها التنظيمية . ولسوء الحظ ، فإن البنوك في الدول النامية تتورط في بعض الأحيان بمارسات غير أخلاقية لتأمين الحصة الأكبر من أسهم السوق . لقد مولت مشروعات القطاع العام بشكل يضمن حماية المصالح الشخصية للتنفيذين في الحكومة . وقد تحملت البنوك غسيل الأموال ، ومخالفات مراقبة الصرف الأجنبي ، وأدارت أموال السياسيين المرشحين ، دون أي اعتبار للأخلاقيات المهنية .

في العادة إلى التوسيع بشكل مبالغ وتعرض محافظها الاستثمارية إلى مخاطر أكبر مع الإبقاء على القليل فقط للظروف الطارئة . وفي حين أن الأرباح من الممكن أن ترتفع بشكل دراماتيكي على المدى القريب ، فمن الممكن أن تزيد المطلوبات أيضا بشكل لا يتاسب مع الاحتياطيات المتوفرة . وإذا تخلف المقترضون عن تسديد الديون الكبيرة ، فيصبح البنك في وضع مالي حرج مما يؤدي إلى حالة من الذعر والهلع بين المودعين والمساهمين ، وأثار مدمر على البنك والأسواق المالية .

ويضطر البنك في الدول النامية إلى العمل في بيئه ذات تأثير سياسي عال . فالتأثير السياسي يستخدم للحصول على القروض والتمويل اللازم لتنفيذ المشروعات التجارية والصناعية والتي قد لا تكون في الأساس قابلة للموافقة عليها دون ذلك التأثير . وهذا النوع من التلاعب السياسي في قطاع البنوك من الممكن أن يدمي الوضع المالي للبنك ويؤدي بشكل عام إلى ديون معودمة وقروض غير منجزه ، وبسبب هذا التأثير السياسي المستغل ببراعة من قبل مثل هؤلاء المقترضين ، فقد لا يصبح بمقدور البنك اللجوء إلى أي منفذ قانوني لتطهير خسائرها . إن تعثر البنك المستتب عن عوامل سياسية من الممكن أن يعيق الإدارة الاقتصادية للدولة بشكل عام ، ومن الممكن يتحول الاقتصاد المزدهر إلى ركود .

ونظرا لعدم توفر الخبرة المهنية ، فغالبا ما تستثمر البنوك في الدول النامية في مشروعات غير مجذبة . إن تمويل المشروعات يحتاج إلى منهج يضم فرعا مختلفا من العلم والمعرفة ، ولا تستطيع مؤسسات التمويل الاعتماد على مؤشر واحد ليكون في تنفيذ المشروعات المقترحة .

ومعظم البنوك في الدول النامية تعوزها الخبرة المهنية في بعض فروع العلم مثل التخطيط ، التحليل والتقييم الاقتصادي ، الهندسة وإدارة المشروعات . وفي ظل غياب القاعدة المهنية السليمة ، تمثل البنوك إلى قبول تقارير الجدوى والتصورات المستقبلية المالية المعدة من قبل مولى المشروعات ، ونتيجة لذلك فقد تستثمر في مشروعات غير مجذبة . وهذا يحدث في العادة خلال فترات الازدهار الاقتصادي ، عندما ينمو الاستثمار والمشروعات في ظل الحوافز الحكومية الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي . وعندما يحدث تباطؤ في النمو الاقتصادي ويستقر ضمن النطاق المعتمد ، فإن المشروعات غير المستدامة إلى افتراضات مالية واقتصادية سليمة تمثل إلى التعثر أو الإفلاس بديرون

وذلك العدد من البنوك الأوروبية والأمريكية الكبرى التي قامت بمثل تلك الممارسات فيما يتعلق بديون دول أمريكا اللاتينية . وعلى الرغم من المحاولات الجادة لمعالجة بعض الفترات الحرجة في الشانينات ، إلا أن بعض البنك الكبير في الدول المتقدمة تواجه الآن مشاكل تشغيلية كبيرة نتيجة لمثل تلك الأعمال . وعلاوة على ذلك ، فإن البنك في الدول النامية قد لجأ إلى نفس الممارسات المشبوهة المتتبعة من قبل نظرائهم في أمريكا وأوروبا بمساعدة المدققين الخارجيين . ونظراً لعدم وجود آلية تنظيمية لوضع معايير للممارسات المهنية الأخلاقية في الدول النامية ، فإن المدققين المسؤولين عن مثل تلك الأعمال لم يخضعوا للمساءلة عن الحالات التي تنتج عنها تدهور في أوضاع البنك .

واخيراً ، وربما الأهم من ذلك كله ، فإن الرقابة غير الفعالة من قبل البنك المركزي ، والوكالات التنظيمية ووزارات المالية قد أسهمت في تعثر البنك في الدول النامية . ومع أن قانون الأراضي يوفر الآية لتلك الوكالات لتفريق عمليات البنك بدقة ، إلا أنها نادراً ما تقوم بتلك العملية بالحماس المطلوب . وتضمن البنك المركزية وزارات المال أعيناً في العادة عن الممارسات المشبوهة للبنوك بسبب اعتبارات سياسية واجتماعية . ويقومون بأجزاء فحوصات دورية وأعمال رقابية حسب رغبة المسؤولين في الإدارة العليا دون إجراء آية فحوصات تفصيلية للسجلات . أن مثل التصرف غير المنظم من جانب الوكالات التنفيذية كان له الأثر الكبير في تعثر البنك في الدول النامية .

معالجة أسباب تعثر البنك في الدول النامية
أن الأسباب الداخلية لتعثر البنك والتي تمت مناقشتها في هذا المقال من الممكن أن تحدد و تعالج بسهولة إذا ما أظهرت الوكالات التنظيمية والسلطات السياسية من جانبها التزاماً متواصلاً وطويلاً للأمر لتحقيق ذلك . ولسوء الحظ ، فإن معظم الحكومات في الدول النامية تتصرف بأسلوبها الخاص عندما تحل فيها أزمة في البنك والقطاعات المالية وفهم في ذلك ما هو إلا النجاة من الأزمة في موقفها الراهن . ولطالما قاموا بتنفيذ إجراءات غير خاسمة لبناء الثقة متاجلين الروية السياسية المطلوبة لتعزيز المصالح الوطنية الطويلة الأمد . أن مثل تلك الإجراءات لا يمكن أن تكون فعالة في أي حال من الأحوال في تصحيح الضعف الهيكلي المتأصل الذي يواجهه قطاع البنك . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التراخي الحكومي قد ارتبط بعوامل خارجية متعددة تتعذر نطاق رقابة الحكومة .

والبنوك التي تورط في مثل تلك الممارسات هي عرضة لإجراءات سياسية وتنظيمية وجانية حاسمة عندما يحدث تغيير حكومي في الدولة . وهذا الأمر يتسبب في دعائية سيئة تضعف ثقة العميل ، وتزيد شكوك المساهمين وتسود في نهاية الأمر إلى انكماش المشروع التجاري داخل السوق . وفي العديد من الدول النامية انهارت البنوك بين ليلة وضحاها عندما أصبحت ممارساتها المشبوهة مكشوفة للشعب .

وحلى البنوك المتوجهة إلى النمو والتي تزداد أرباحها بشكل مستمر ، فلم تتفق الأموال الكافية لتطوير مواردها البشرية . فأعمال البنك هي في تغير مستمر ، وقد أدت تكنولوجيا المعلومات إلى تعريض المؤسسات المدارسة بمستوى أقل من الكفاءة المهنية إلى المزيد من المنافسة . ومع ذلك فمعظم البنوك في العالم النامي لم تتمكن من بذلك جهود جادة أو متواصلة لتعزيز التنمية المستمرة من خلال بعض الأساليب مثل تنظيم دورات تدريبية قصيرة وذروات وورش عمل . ولأن العديد من الموظفين لا يحصلون على المعرفة المطلوبة لممارسة وظائفهم ، فقد ضعف حماسهم وحافزتهم إلى العمل مع مرور السنين ، ونتيجة لذلك فقد تخلفت البنوك في الدول النامية كثيراً عن الركب الذي سار به نظرائهم في العالم المتقدم في مجال تطوير عملياتهم التجارية :

وفي العادة يكون للبنوك في الدول النامية هيئة إدارية مكافة جداً . فال أجور الضخمة التي تدفع لكتاب الموظفين الإداريين لا تتناسب سوء مع حجم العمل أو هامش الربح وتسبب في العادة نزف لا ضرورة له في ربحية البنك . وفي العديد من الحالات يصل التنفيذيون إلى مناصبهم نتيجة لاعتبارات سياسية أو غيرها وليس بناء على احتياجات المؤسسة . وهولاء التنفيذيون هم في العادة الوسطاء بين البنك والمستويات العليا للحكومة . وهذا يولد الفساد داخل المنظمة ، ويعرض البنك إلى إجراءات تأديبية مختلفة من قبل الوكالات التنظيمية ويؤدي إلى تشويه سمعة البنك .

وفي بعض الحالات من الممكن أن يكون المدققون الخارجيون المعينون من قبل المساهمين سبباً آخر من أسباب تعثر البنك ، في بعض هؤلاء المدققين ، دون أي اعتبار للمعايير الأخلاقية المهنية ، يتواظطون مع الإدارة العليا للبنك في عدم الإفصاح عن الطبيعة الحقيقة للديون المختلفة عن دفعها أو الديون المشكوك فيها . وغالباً ما تتضخم الأصول بشكل غير حقيقي لمواجهة المطلوبات المتزايدة لبيدو البنك على الورق نشطاً وممتعاً بالبسولة الكافية ، ولطمأنة المساهمين بسلامة عمليات البنك .

قبل وقوع العجز المالي وأجبار البنوك على اتخاذ الإجراءات الصحيحة .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالكاتب على العنوان التالي :

Office of the Auditor General of Pakistan,
Constitution Avenue, Audit Office, Islamabad,
Pakistan

ومع ذلك ، فهناك عدد من الحكومات في الدول النامية من حاولوا معالجة ظروف عدم الاستقرار الشديدة التي تواجهه قطاع البنوك ، وقد اتخذوا إجراءات متعددة لحماية قوانين البنوك والأنظمة المصممة لطبع المخاطرة غير الضرورية والصفقات التجارية السرية غير الملائمة ، وقاموا بتحسين فعالية الرقابة وأنظمة فحص البنوك ، وضمان السيولة من خلال نظام البنك المركزي والتدخل في الوقت المناسب عند ظهور احتمالية لتعثر البنك .

وقد صنعت هذه الإجراءات بشكل رئيسي من أجل إبقاء قطاع البنوك تحت المراقبة الدقيقة وضمان الحماية الأكيدة لمصالح المساهمين والمودعين . وبالإضافة إلى تلك الإجراءات ، فإن بعض الدول النامية مثل كولومبيا ، ونيجيريا ، البرازيل ، وبوليفيا ويوغوسلافيا قد قاموا أيضاً بتطوير أنظمة تأمين ودائع لضمان قيمة وسيلة الودائع عند مستوى معين وحماية أنظمة البنك ضد أي تزاحم محتمل على استرداد ودائع ، والجهات المؤمنة هي بشكل عام الوكالات الحكومية المملوكة بسندات مدفوعة من قبل البنك ، والمؤسسات المالية التي ودائعها مؤمنة . وتستطيع الحكومات أن تتخذ إجراءات إضافية لحماية البنك من التعثر مثل تحويل ودائع البنك المتعثر إلى بنوك أخرى ، ودمج البنوك الضعيفة مع البنوك الأقوى . وكملجاً لغير يمكن توفير المساعدة المالية للبنك المتعثر . وعلى أية حال ، فإن كل حل من تلك الحلول يحمل معه خلورة معينة تلقي أعباء كبيرة على دافعي الضرائب ، على الرغم من أنه لا تقع عليهم أيام مسؤولية في تعثر البنك . وربما شجعت عمليات الإنقاذ البنك على القيام بمخاطر أكبر بسبب الحماية المتسلسلة التي توفرها مثل تلك العمليات .

وإذا ما أريد لآلية تأمين الودائع أن تعمل بفعالية فلا بد من تمويلها بشكل كفوء . وهذا التمويل يشكل مشكلة كبيرة بالنسبة للدول النامية . ونظراً لعدم الاستقرار في وضع قطاع البنك ، فلا بد من ضخ المالك الضخمة من الأموال العامة بشكل دوري ، مما سيشكل عبئاً إضافياً على دافعي الضرائب .

وأخيراً ، فإنه يتبع على المخططين الحكوميين ، والمساءلة الماليين ، والسياسيين أن يتذكروا بأن إجراءات السلامة مثل أنظمة تأمين الودائع هي ليست البديل عن الرقابة الحكومية على البنك . فالرقابة الفعالة هي عامل هام في تحديد المشاكل في إدارة البنك والمحافظة الاستثمارية بشكل جيد

لجنة معايير الرقابة الداخلية تستضيف مؤتمرا دوليا

إعداد لجنة معايير الرقابة الداخلية للاتوسي

الرقابة الداخلية والإبقاء على مصطلح الرقابة الإدارية لأن العديد يعتقدون بأن مصطلح الرقابة الداخلية يعني بأن الإدارة العليا مسؤولة عن إيجاد وحماية وفحص البنية الرقابية ، بينما يشمل المصطلح الجديد الإدارة جميعها ، وليس الإدارة العليا وحدها . وقد كان بعض المشاركين يرون بأنه ربما كان هناك بعض الالتباس في فهم ما إذا كان المصطلح يعني الرقابة على الإدارة أم الرقابة من قبل الإدارة . والبعض الآخر ذكر بأنه ربما كان هناك صعوبة في ترجمة هذا المصطلح إلى لغات أخرى . ولم يتم التوصل إلى اجماع بشأن رفع توصيه إلى لجنة معايير الرقابة الداخلية للاتوسي لاستخدام المصطلح بصورة رسمية . ومع ذلك ، فقد كان هناك اتفاقا عاما على أنه لا بد من بحث هذا الموضوع في المؤتمرات والاجتماعات المستقبلية القائمة .

الرقابة الداخلية هي مسؤولية الإدارة
لقد تحدث العدد من الخطباء عن أثر الاستفادة والقيم الأخلاقية للإدارة على بنية الرقابة . وقد أشار أحد المتحدثين بأن الأشخاص هم أضعف حلقة وصل ضمن الهيكلة الرقابية . وقد كان من ضمن الملاحظات والتلقيقات التي ثلت المحاضرة الإدراك بأن الإدارة العليا هي التي تحدد الاتجاه العام للهيئة من خلال تصريفاتها وأفعالها ، فإذا ما لوحظ بأن هناك تلاعب من قبل الإدارة في هيكل الرقابة الإدارية فإن ذلك سيؤثر على الهيئة جميعها ويؤدي إلى انهيار أنظمة الرقابة الإدارية . وحيث أن فعالية نظام الرقابة الإدارية ترتبط بالأشخاص الموجودين في الهيئة ، فمن الضروري أن ينظر إلى الإدارة على أنها أنظمة رقابة إدارية مساعدة .



الدكتور آرياد غونز ، رئيس المجر يرحب بالمشاركين في مؤتمر الرقابة الداخلية المنعقد في بودابست برعاية لجنة معايير الرقابة الداخلية للاتوسي

نتيجة لإحدى التوصيات المقدمة خلال مؤتمر الانكوساي الخامس عشر المنعقد في القاهرة خلال عام ١٩٩٥ استضافت لجنة معايير الرقابة الداخلية للاتوسي مؤتمرا حول "الرقابة الداخلية في بودابست" خلال الفترة من ٢٢-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ . وقد جذب المؤتمر الذي اشتغل على برنامج فني أعد بالتعاون مع الاتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية ومعهد المدققين الدوليين ، وكالة الولايات المتحدة للإنماء الدولي مشاركين ومتحدثين يارزين من (٣٩) دولة و من العديد من المنظمات الدولية والإقليمية . وكان من بين الوفاق الهامة للمؤتمر الندوة التي عقدت بعد انتهاء المؤتمر حول "الرقابة الداخلية" .

النحوات

اشتغلت الأيام الأربع الأولى للمؤتمر على سبعة حلقات دراسية والتي اتاحت للمشاركين الفرصة للمناقشة والتعليق على الخطابات الرسمية وتبادل الخبرات الرقابية المتعلقة بالموضوعات المقدمة . وقد تركزت غالبية أسئلة وتعليقات المشاركين حول الموضوعات الخمسة الملحقة أدناه .

الحاجة إلى مصطلحات فنية ملائمة

عند تعريف الرقابة الداخلية ، استعرض المحاضر عددا من الرسارات الدولية المختلفة لتوضيح أوجه التشابه بين التعريف المختلفة . وبالتحديد فقد أكدت التعريفات بأن الرقابة الداخلية هي عملية تشمل جميع مجالات وجميع أعضاء الهيئة . وبأن النظام الملائم للرقابة الداخلية يقلل من مخاطر الأخطاء والمخالفات التي تحدث في المنظمة .

وخلال المؤتمر فقد بدا من الواضح بأنه بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا هناك مشكلة تتعلق بالتبسيط بين مدلول مصطلح التدقيق الداخلي ومصطلح الرقابة الداخلية ، وهذه الدول ليس لديها كلمات منفصلة في لغاتها الخاصة للتقرير بين الدوليين .

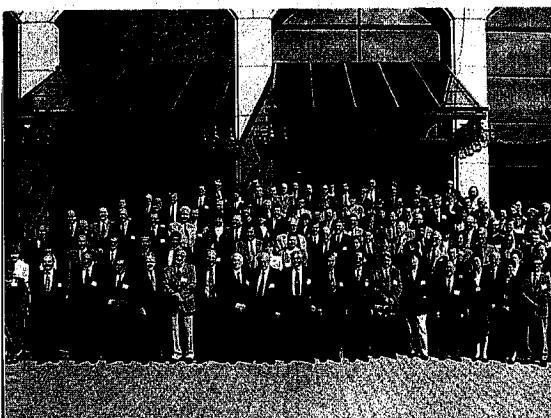
وقد اقترح العدد من المشاركين أن يتم إيجاد مصطلحات فنية جديدة لاستبدال مصطلح الرقابة الداخلية . وفي الوقت الحالي يتم استخدام مصطلح الرقابة الإدارية والرقابة الداخلية على أساس أن المصطلحين كلاماً يوحيان نفس المعنى . وقد كان الحوار البناء يميل إلى إلغاء مصطلح

الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية

ردا على الموضوعات التي تناولت دور مكتب الرقابة الداخلية أو علاقاته مع الأجهزة العليا للرقابة أو المدققين الخارجيين ، فقد كان هناك مجموعة من المناقشات حول أهمية خلق علاقات عمل جيدة بين المدققين الداخليين والخارجيين حتى على المستوى غير الرسمي . حيث قدم ممثلون من عدة دول أمثلة على تبادل خطط الرقابة لتجنب الازدواجية في الأعمال الرقابية وتحسين التخطيطية الرقابية ، وقد على البعض بأن المدققين الخارجيين ربماتمكنوا من مساعدة المدققين الداخليين من خلال مضاعفة الضغط على الإدارة من أجل العمل على تطبيق التوصيات الرقابية .

الهيئات الحكومية وقضايا الفساد والفساد

أثارت الورقة المقدمة حول دور الأجهزة العليا للرقابة في تنسيق نشاط الرقابة الداخلية نقاشاً مكثفاً وتعليقات حول قضايا الفساد والفساد . ففي تلك الورقة على سبيل المثال ذكر منع الفساد على أنه واحد من التوافد العديدة للرقابة الداخلية حيث أن وجود تلك الأنظمة يخفف من الميل إلى قبول الرشوة . وقد أشار أحد المشاركين إلى أن الأجهزة العليا للرقابة يمكنها أن تفعل المزيد في سبيل محاربة الفساد عن طريق فحص (١) كيف تعمل قوانين محاربة الفساد في تلك الدول التي لديها مثل تلك القوانين (٢) وكيف تتعامل مثل تلك الدول مع الفساد . ومع ذلك فهناك حاجة إلى توفير المزيد من المعلومات والأدلة للمدراء للتوضيح كيف تساعدهم أنظمة الرقابة الداخلية في الوصول إلى هدفهم في إدارة عمليات فعالة وكفؤة .



مشاركون ، ومحاضرون ومتضيرون يقفون لانتقاء صورة رسمية خلال مؤتمر بودابست

قضايا تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالرقابة

الداخلية

وفيما يتعلق باستخدام الحاسوب في تحسين فعالية أنظمة الرقابة الداخلية فقد كان هناك العديد من المناقشات حول خش الحاسوب وما هو دور المدقق الداخلي ، إن وجد مثل هذا الدور ، في مجال تطوير البرامج . على سبيل المثال ، أشار البعض بأنه يجب على المدققين أن يشاركون في تطوير البرامج ، وعلى أن يكون ذلك فقط في المجال الاستشاري من خلال تحديد أنظمة الرقابة الداخلية المطلوبة وليس في مجال التطوير الفعلي للبرامج . كما أكد عدد من المشاركين على أنه يجب على المدققين أن لا يشاركون في تصميم البرامج ولكنهم أتفقوا على أن المدققين يمكنهم أن يحددوا ما هي الأنظمة المطلوبة ومن ثم يقومون بتقييم ما إذا كانت مثل تلك الأنظمة قد بنيت من خلال تلك البرامج .

قضايا تحتاج إلى المزيد من الدراسة

نتيجة للعروض والتعليقات والمناقشات التي جرت خلال الندوات اللاحقة فقد وضع أمام لجنة معايير الرقابة الداخلية للاتساعي عدد من المسائل للأخذ بعين الاعتبار عند إعداد الدليل أو الدورات التدريبية أو صياغة موضوعات للمؤتمرات المستقبلية . ومن بين تلك المسائل :

- على أحد المشاركين بأن المدققين يقدرون الكتب والمطبوعات الصادرة حول أنظمة الرقابة الداخلية/ الإدارية ، إلا أنهم يحتاجون إلى دليل مبسط حول تلك القضايا لتسهيل العمل بها .

وأشار عدد من المشاركين إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية وآعمال التدقيق الداخلي في بلدتهم تحكمها القوانين والأنظمة بدلاً من المعايير ، مما الذي من الممكن أن تفعله الأجهزة العليا للرقابة والهيئات المهنية في تلك الدول من أجل إقتساع صانعي القوانين بأهمية الرقابة الداخلية / الإدارية ومعايير الرقابة الداخلية والأهداف ؟ .

• تمت مناقشة التقرير حول نظام الرقابة الداخلية في العديد من ورش العمل . ومعظم الدول لا تتطلب تقارير حول البيئة الرقابية . هل يتغير على الإداره أن ترفع تقارير دورية حول أنظمة الرقابة الإدارية ؟ وكم هو عدد المرات التي يجب أن يتم فيها إعادة تقييم للبيئة الرقابية من قبل الإداره ؟

• هل يتعين على المدققين الخارجيين اعداد تقرير حول أنظمة الرقابة الإدارية كجزء من عملهم الرقابي ؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل يستوجب الأمر تصميم هذا التقرير في التقرير الرقابي أم يتوجب إصداره منفصلاً ؟

• في هذا العصر ، عصر التكنولوجيا المتقدمة ، أصبح الحاسوب يستخدم على نطاق واسع من قبل المؤسسات . وفي زمان أصبحت فيه البيانات تخزن الكترونيا بدلا من تخزينها على الورق بربزت هناك مشاكل جديدة أمام المدققين الداخلية والخارجيين مثل ما الذي يمكن عمله من أجل إيجاد منهج رقابي واضح وقابل للإثبات ؟ وإذا لم يكن بمقدور المدققين التدقيق باستخدام الحاسوب فهل يتوجب عليهم سواء كانوا مدققين خارجيين أو داخليين الحصول على شهادة في تدريب متخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات ؟ وهل يتوجب عليهم الحصول على شهادة في مجال الرقابة على أنظمة المعلومات ؟

• وقد قدمت العديد من الملاحظات بشأن عدم استجابة الإدارة لنتائج ونوصيات الرقابة الداخلية . ومن الأسئلة التي من الممكن أن تتضمنها النحوصات المستقبلية مايلي : كيف يمكن للمدققين الداخلية ضمان قيام الإدارة بتنفيذ التوصيات الرقابية ؟ وهل يجب أن تتضمن خطة الرقابة الداخلية السنوية متابعة للتوصيات الرقابية للتأكد من تطبيقها وما إذا كانت قد حققت الآثار المطلوبة ؟

توفر هذه القضايا والأسئلة مادة مفيدة للجنة وهي تقوم برسم خطة عملها للسنوات الثلاثة القادمة وخططتها للدور الذي ستقوم به في مؤتمر التكنولوجي السادس عشر الذي سيعقد في الارغواي في شهر تشرين ثاني /نوفمبر ١٩٩٨ ، ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي :

State Audit Office, Allami Szamvevoszek
Apaczai Csere Janos U.10,H-1052 Budapest
V,Hungary .

نبذة رقابية : مكتب المراقب العام لجمهورية زامبيا

ومن أجل ضمان استقلالية المراقب العام فقد نص الدستور على تعيين المراقب العام من قبل الرئيس على أن يكون هذا التعيين عرضة للمراجعة من قبل البرلمان . وقد أكد الدستور على استقلالية المراقب العام في التوازني التالية :

١. لا يجوز عزل المراقب العام من منصبه قبل أن يبلغ السنتين من العمر .
٢. لا يجوز عزل المراقب العام من منصبه إلا في حالة فشله في تنفيذ مهامه سواء بسبب عجز أو عدم مقدرة، أو سوء تصرف ، على أن لا يتم ذلك إلا بناء على توصية من قبل المحكمة .
٣. للمراقب العام الحق في فحص جميع السجلات طيلة فترة توليه لمنصبه .

الصلاحيات القانونية

يستمد الجهاز الأعلى للرقابة صلاحياته من الدستور الزامي ومن قانون المالية (الادارة والرقابة) وقانون الرقابة العامة لعام ١٩٨٠ . ويتجزأ على الجهاز الأعلى للرقابة أن يدقق حسابات الجمهورية (بما في ذلك تلك الحسابات المتعلقة بالمجلس التشريعي والقضاء) . وقد نص القانون أيضا على أن جميع الحسابات المستقبلية يجب أن تجرى من قبل حكومة جمهورية زامبيا . وقد منح القانون الجهاز الأعلى للرقابة الصلاحية لتفتيش ومراجعة حسابات جميع المؤسسات التشريعية وال العامة ، وهذا يعني أنه بالإضافة إلى فحوصات المطابقة ، يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بتنفيذ الرقابة المالية ويصدر رأيا رقابيا . خلال السنتين الأخيرتين تم التركيز على رقابة الأداء وتم رصد الموارد الازمة لتدريب الموظفين في هذا المجال .

التنظيم

المراقب العام هو رئيس الجهاز الأعلى للرقابة ويساعده سكرتير رقابة الدولة وخمسة مدراء هم رؤساء المديريات ، ويأتي بعد المدراء مساعدو المدراء الذين يقومون بتنسيق أعمال المراقبين الرئيسيين (رؤساء الأقسام) وضمن الموظفين الآخرين كبار المراقبين ، والمراقبين ، ومساعدي المراقبين ، ومرافقين تحت التدريب .

بكل ار . او مواميوا مساعد مدير الرقابة

نبذة تاريخية

لقد كانت زامبيا ، الدولة المحاطة بالأرض من جميع جوانبها والتي تقع في وسط إفريقيا مستعمرة بريطانية إلى أن حصلت على استقلالها في عام ١٩٦٤ .

ويعود تاريخ الجهاز الأعلى للرقابة لزامبيا إلى فترة ما قبل الاستقلال . وكانت تلك المستمرة البريطانية تعرف بـ روديسيا الشمالية ، وكانت تخضع للمسؤولية الدستورية لوزير خارجية المستعمرة . وقد انشأ وزير الخارجية في هذه المستعمرة ما عرف بالخدمة الرقابية المستعمرة وعين مراقبا عاما لها . ولم تكن الخدمة الرقابية المستعمرة جزءا من مكتب المدقق والمراقب العام في المملكة المتحدة ، بل كان لها وظيفة داخلية بهدف مساعدة وزير الخارجية في إدارة شؤون المستعمرة .

وبعد الاستقلال تحولت الخدمة الرقابية المستعمرة إلى مكتب الرقابة وذلك لتوفير الرقابة الخارجية للحكومة . وبقي موظفو خدمة رقابة المستعمرة كموظفين مدنيين في مكتب الرقابة . ونظرا لضعف الخبرة الرقابية المحلية في ذلك الوقت فقد عين رئيس الخدمة الرقابية للمستعمرة مراقبا عاما للمكتب . ونظرا للشكوك التي أثيرت حول التغيرات في الساريريات السياسية فقد بقى المكتب دائرة تتبع لوزارة المالية . وكان يتم اختيار المراقب العام وموظفي الجهاز الأعلى للرقابة من قبل ديوان الخدمة العامة و كانوا يخضعون لشروط الخدمة المدنية في التعين . ومع إقرار القانون الرقابي في عام ١٩٨٠ وتبني دستور جديد في عام ١٩٩١ ، فقد تطور الجهاز الأعلى للرقابة من موسعة رقابية صغيرة بقوة عاملة صغيرة من المغتربين إلى قوة عاملة تتتألف من (١٥٠) مدقق في الوقت الحالي وهو الآن مكتب مستقل ضمن الخدمة العامة .

إطار العمل التشريعي والاستقلالية

لقد تم إنشاء الجهاز الأعلى للرقابة الحالي وتعيين مراقب عام له بموجب المادة ١٢١ من الدستور الزامبي لعام ١٩٩١

اللتزام بتلك الخطبة . ويتم إبلاغ المراقب العام بأية انحرافات أساسية عن الخطبة ليقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .

إعداد التقارير

ينص القانون على انه يتوجب على المراقب العام أن يرفع تقريرا سنويا بشأن الحسابات المتعلقة بال الإيرادات العامة للجمهورية والاتفاقات المالي المنخصص من قبل البرلمان والهيئة القضائية ، والحسابات المتعلقة بمخازن وبنكىان الحكومة وحسابات الأجهزة الأخرى التي تنص عليها القانـون (الهيئات العامة والهيئات الدستورية) . وأما التقرير حول الحسابات الرئيسية للحكومة و التقرير حول حسابات الهيئات شبه الحكومية فهما التقريران الرئيسيان للمراقب العام . بالإضافة إلى ذلك ، من الممكن أن يقوم المراقب العام بإصدار تقارير خاصة من وقت آخر حول بعض القضايا ذات الاهتمام العام مثل إدارة الدين العام ، الأموال المقدمة كمنحة إلى الأمة . و يجب أن تقدم هذه التقارير إلى البرلمان في موعد لا يتجاوزاثني عشر شهرا بعد انتهاء السنة المالية .

ويتم مناقشة هذه التقارير في البرلمان من قبل لجنة الحسابات العامة حيث يتم تقديم التوصيات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية .

إدارة الموارد البشرية

لقد أولى الجهاز الأعلى للرقابة اهتماما كبيرا لعملية تطوير الموارد البشرية . كما أن تحقيق بيان المهمة للجهاز الأعلى للرقابة يعتمد إلى حد كبير على تدريب الموظفين . بالإضافة إلى ذلك فإن إدخال سياسة تعدد الأحزاب في زامبيا قد ألغت على عاتق المراقب العام العديد من الاحتياجات خلال تنفيذه لمهامه الدستورية ، وتبعا لذلك فلا بد له من تأمين التدريب الملائم لموظفيه .

وفي هذا المجال ، فقد شرع الجهاز الأعلى للرقابة بتنفيذ برنامج لتعيين موظفين جدد و إعادة تدريب الموظفين الحاليين . ولدى الجهاز الأعلى للرقابة فنتين رئيسين من الموظفين هما :

- (1) هؤلاء الذين يتم اختيارهم من بين المتخرجين من المدارس الثانوية ويتم تدريتهم من قبل المكتب للحصول على مستوى الدبلوم ، وقد تمت إعادة النظر في مثل هذا الإجراء ، وربما تم التوقف عن استخدامه .

وب قبل عام ١٩٨٠ كانت عمليات الجهاز الأعلى للرقابة ذات طابع مرکزي ، وكانت جميع الأعمال الرقابية تخطيط وتنفيذ من قبل المراكز الرئيسية . وتداركاً للمشكلة التي يواجهها الجهاز الأعلى للرقابة خلال تنفيذه لمهامه الرقابية الواسعة النطاق ، فقد قام بتوزيع عملياته بين المكاتب الإقليمية في لوساكا ، ليفينغستون ، كابو ، وندولا .

بيان المهمة

لقد تطور العمل الرقابي للجهاز الأعلى للرقابة من فحوصات المستدات إلى الأعمال الرقابية التي تركز على إعازز مخرجات ذات جودة عالية . ومن أجل ذلك فقد قام الجهاز الأعلى للرقابة بإعداد بيان المهمة ، "لتوفير خدمات رقابية للحكومة والمؤسسات الأخرى لتعزيز المسائلة ، الاقتصاد ، الكفاءة ، والفعالية في استخدام الأموال والموارد الأخرى لمصلحة المجتمع" . وهذا البيان هو بيان واضح وسوف يساعد الجهاز الأعلى للرقابة في تحقيق هدفه .

الخطيط ، المتابعة ، وأنظمة الرقابة

بشكل عام ، لم يتم الجهاز الأعلى للرقابة حتى الآن بتطوير المعايير الرقابية الخاصة به ، بل هو يستخدم حاليا المعايير الرقابية للاتصال . وخلال الأعمال الرقابية يكون التركيز الأكبر في العادة على المصداقية ، الجدارة ، و مدى ملائمة الدليل الرقابي . بالإضافة إلى ذلك فقد أصبحت عملية متابعة ومراجعة العمل الرقابي أمرا أساسيا لضمان جودة العمل . وتعزيز هذه العناصر هو هدف المراقب العام .

ومن أجل ضمان جودة العمل ، فقد كان نظام الخطيط الرقابي ضمن الجهاز الأعلى للرقابة متطردا إلى حد كبير . وتبعد الخططة بطلب رؤساء المديريات من رؤساء الأقسام اعلامهم بالتوازي الرقابية التي تتضمن على مخاطر محددة . ويتم تقديم هذه الخططة إلى رؤساء المديريات ليقوموا بدورهم بإعداد خطة موحدة لجميع المديريات . وهذه الخطط الموحدة تخضع لمراجعة مستفيضة ، ثم يتم بعد ذلك مناقشتها في اجتماع المدراء برئاسة المراقب العام . وخلال هذا الاجتماع يتم إجراء تعديلات على الخططة بناء على السياسة الحكومية الحالية . و يتم رفع التعديلات على الخططة بعد ذلك إلى سكرتير رقابة الدولة (الذي يمثل نائب المراقب العام) الذي يقوم بعد ذلك بإعداد خططة رقابية شاملة للسنة بأكملها .

ويتم على كل مديرية أن ترفع تقريرا للإنجاز الشهري ويتم مقارنه هذه التقارير بالخططة الموضوعة، بهدف ضمان

(٢) هؤلاء الذين يحملون شهادات في فروع علمية مختلفة
من مختلف الكليات والجامعات .

وتم مؤخراً إرسال عدد من الموظفين إلى مركز زامبيا للمحاسبة للمشاركة في دورات تدريبية مهنية في المحاسبة والرقابة . وهناك أيضاً عدد من ورش العمل والتي يحضرها موظفون سواء من داخل الدولة أو خارجها والتي تمول في العادة أو تنظم من قبل وكالات دولية . وقد تم في داخل المكتب إنشاء وحدة تدريبية يرأسها مندوب متخصص درب من قبل برنامج التنمية العالمي للإنتساي / IDI وذلك بهدف توفير التدريب المحلي للموظفين . ويتم أيضاً تدريب الموظفين خارجياً خاصة في بريطانيا ، وشارك أحد الموظفين في البرنامج التدريبي في مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة ، وبالإضافة إلى التدريب داخل قاعة الدرس فقد تم التركيز أيضاً على التدريبات العملية لتزويد الموظفين بالمزيد من الخبرة العملية .

الطلعات المستقبلية

لقد سعى الجهاز الأعلى للرقابة في السنوات الأخيرة إلى إعادة تنظيم عملاته ومنهجيات الرقابية لمجابهة متطلبات البيئة الحالية . ومن ضمن الأمور التي يحاول الجهاز الأعلى للرقابة تنفيذها ما يلي :

- * حوسبة عملاته لضمان الحد الأعلى من الكفاءة .
- * إيجاد السبل الكثيلة بتعزيز التنسيق والتعاون ما بين الجهاز الأعلى للرقابة والأجهزة الحكومية الخاضعة لرقابته لزيادة الوعي والتفاهم المتبادل .
- * تدريب الموظفين لضمان جودة المخرجات الرقابية .
- * إنشاء وحدة لرقابة الأداء مجهزة تجهيزاً كاملاً .
- * وضع معايير موحدة للإجراءات والعمليات الرقابية للقيم بأعمال رقابية حيادية ، وفعالة من حيث التكلفة ، وفي الوقت المناسب لضمان الاستفادة المثلث من الموارد .

وفي الختام فلا بد من الإشارة إلى أن المراقب العام لزامبيا يتبع مركزاً مرموقاً ضمن هيئة الحكومة ، ويقوم بدور أساسي في تحقيق مفهوم الحكم الجيد ، والشفافية والديموقратية .

ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على العنوان التالي:
The Auditor General , Audit Office , P.O Box 50071, Lusaka , Zambia; tele-phone; (260)-1-252611; facsimile;(260)-1-250349.

منشورت جديدة

يوفر الاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية منتدى للمساءلة الماليين من القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى المجتمع الأكاديمي لتبادل الخبرات والمعلومات . وبالإضافة إلى المؤتمرات والاجتماعات التي يتم الإعلان عنها في هذه المجلة يقوم الاتحاد بشكل دوري بإصدار نشرة أنباء المسال العام . وأحدث نسخة من هذه النشرة المجلد الثامن العدد رقم (١) لعام ١٩٩٧ ، والذي عرض مجموعة من المقالات حول موضوعات تستعرض السبل التي تساعده على التخفيف من حدة الغش والفساد إلى أدنى حد في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء ، مع ترکيز خاص على الآخر الذي يحدّث الغش والفساد على الديمقراطية . وقد اشتملت المقالات على ما يلي : "المساءلة ، الرقابة ، والديمقراطية " بقلم كينيث م. داي صاحب مؤسسة كوتير انترناشونال ، "تطورات جديدة في الادارة المالية الحكومية " بقلم مارك لـ شنيدر ، مساعد المدير ، مكتب أمريكا اللاتينية والكاربيبي لدى وكالة التنمية الأمريكية للإنماء الدولي ، "أنظمة الرقابة الحكومية " بقلم كورنيليوس أي تيريني استاذ المحاسبة ، جامعة جورج واشنطن ، "الفساد ، البحث عن عيار ناري " بقلم ميشيل سيلاريير ، " السيطرة على ظاهرة تفشي الفساد في العالم " بقلم روبرت س. ليكن مستشار في مؤسسة نيومونت . ويتوفر نسخ من هذا الكتب بسعر (١٠) دولار أمريكي لأعضاء الاتحاد ، و(١٥) دولار أمريكي لغير الأعضاء ويمكن الحصول عليها عن طريق الاتصال على العنوان التالي :

The International Consortium on
Governmental Financial Management.P.O Box
8665, Silver Spring, MD 20907,
USA ,or by facsimile : (301) 681-6820,or by
e-mail : <icgfm @ erols.com>.

ضمن سلسلة أوراق عمل صندوق النقد الدولي ، صدرت نشرة جديدة بعنوان "الفساد ، الاستثمار العام ، والنمو "، بقلم فيتو تانزي وحامد دافورودي ، والتي تعرض تحليلاً للتأثير الاقتصادي للفساد على القطاع العام . حيث يستعرض المؤلفان حالة يبيّنان فيها كيف يؤثر الفساد في زيادة الاستثمار العام ، وكيف يخفض في الوقت نفسه في نمو الدولة لأنه في الوقت الذي ترتفع فيه حصة الاستثمار

يقوم قسم تحديث القطاع العام لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التابع للبنك الدولي بتطوير عملية البحث والتحليل لمختلف القضايا المالية . وقد صدر مؤخرا دراسة حديثة من قبل السيدة مارغريت بارتيل بعنوان "أنظمة الادارة المالية المتكاملة : دليل للتطبيق بناء على خبره أمريكا اللاتينية " .

وفي مقدمة الموضوع أشارت الكاتبة إلى أن "الشفافية في الحكومة والمساعدة بشأن الموارد بما عنصران أساسيان للمجتمع الديمقراطي القوي " . وأضافت بأنه " من الممكن أن يكون للادارة المالية أثر كبير .. على تنمية الدولة بشكل عام ، وبأن تطبيق أنظمة الادارة المالية المتكاملة بنجاح (IFMS) يوفر للحكومة الأداة التي تساعدها على تحقيق هذه الأهداف .

وتتوفر هذه النشرة معلومات حول أسس إعداد إطار العمل التشريعي والمفاهيمي لأنظمة الادارة المالية المتكاملة ، وحوار حول الإرادة السياسية المطلوبة لتطبيق نظام الادارة المالية المتكاملة والمنافع التي سيتم اكتسابها من جراء تطبيق هذا النظام ، بالإضافة إلى تفصيلات حول الهياكل والمكونات المطلوبة . وهناك جزء آخر يعالج الخطوات الضرورية لأحداث التغيير . أما الأبواب الأخرى فقد تناولت موضوعات إعداد الموازنة ، المحاسبة ، إدارة النقد، الدين العام ، أنظمة المعلومات ، الرقابة الداخلية ، والتدقيق الداخلي . وتتوفر الرسومات البيانية والنمذاج المخلصات القصيرة أمثلة معينة من واقع عمل أنظمة يتم تطبيقها حاليا في دول في مختلف أنحاء العالم .

ويمكن الاتصال على العنوان التالي للحصول على نسخة أعدت خصيصاً للبنك الدولي وبدون أية تكاليف .

Casals & Associates, Crystal Park Three-Suite
814,2231 Crystal Drive, Arlington,VA
22202 ,USA ; or requests can be sent by
facsimile: (703) 920-5750.

العام في الناتج المحلي الإجمالي ينخفض معدل الإنتاجية لهذا الاستثمار . وأشارا إلى أن الفساد غالباً ما يحدث في المشروعات الرأسمالية مسبباً زيادة في تكاليفها وانخفاضاً في إنتاجيتها ، وخاصة في الدول التي لديها أجهزة رقابية غير فعالة ، وخلصا إلى أن ذلك من الممكن أن يكون له آثار سلبية على النمو . وتناولت تحليلاتهم الدور الذي يلعبه السياسيون في تشجيع الإنفاق الرأسمالي المشكوك به لمشروعات معينة، وأشارا أيضاً إلى أن الصالحيات الواسعة من الممكن أن تشجع أحياناً على الفساد . وتناولت التقرير أيضاً قضايا التعاقد بشأن تنفيذ مشروعات الاستثمار العام وفرص الفساد التي تحدث نتيجة لذلك . ومن خلال استخدامهما لبيانات مقطوعية وتحليلات للانحدار قدم المؤلفان رسمياً توضيحاً يربط بين ارتفاع نسبة الفساد وارتفاع نسبة الاستثمارات العامة ، وانخفاض نسبة الإيرادات الحكومية ، وانخفاض نسبة نفقات التشغيل والصيانة ، وانخفاض جودة الاستثمار العام وانخفاض إنتاجية الاستثمار العام . وباختصار فقد خلص المؤلفان إلى أنه " يجب على الاقتصاديين أن يكونوا أكثر تحفظاً عند الاشادة باستثمارات القطاع العام خاصة في الدول التي تعاني من مشكلة الفساد .

ويمكن الحصول على نسخ من ورقة عمل صندوق النقد الدولي رقم (١٣٩/٩٧) "الفساد ، الاستثمار العام والنمو" بسعر (٧) دولار أمريكي عن طريق الاتصال على العنوان التالي :

The Publication Services , Box X S700, IMF , Washington , DC 20431 , USA or by Facsimile: (202) , 623 7201 or through e-mail:< publications @imf.org >.

ويمكن الحصول على النص أيضاً من خلال موقع صندوق النقد الدولي على شبكة الانترنت على العنوان التالي :
<http://www.imf.org/external/pubind.html>.

اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والأربعين في منتيفيديو

اجتمع في منتيفيديو في الأرجواي أعضاء المجلس التنفيذي للانتوساوي ورؤساء اللجان ومراقبون وذلك خلال الفترة من ١٢-٩ / شرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٨ ، لمراجعة خطط الانكوساوي السادس عشر ومناقشة الأعمال الحالية للجان وتنفيذ بعض الأعمال الخاصة بالمنظمة . وقد ترأس الدكتور شوقي خاطر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية الاجتماع الذي حضره أعضاء من كل من أستراليا ، والمساء ، والباربادوس ، والبرازيل ، والكامبوفن ، وكندا ، وألمانيا ، والهند ، والمكسيك ، والمغرب ، والدنارويج ، والبرتغال ، والمملكة العربية السعودية ، وتونغا ، والولايات المتحدة ، والأرجواي . وقد ضم رؤساء اللجان ومجموعات العمل والمراقبون ممثلون عن كل من فرنسا ، وال مجر ، وكوريا ، وهولندا ، والسودان ، والمملكة المتحدة والأمم المتحدة .

وفي جلسة الافتتاح ، تحدث الدكتور خاطر حول دور الانتوسائي " كمنارة تضيء طريق الإدارة المالية والمحاسبة في جميع أنحاء العالم " وأشار بجهود المنظمة الرامية إلى تحقيق الفائدة لجميع الأعضاء و " لخلاصتها ولجهودها المتواصلة لحماية المال العام وتحسين الإدارة " . وقد كان لذلك الحس بالمسؤولية من قبل المنظمة بدورها كقائد لعملية ضمان مساءلة أعظم وتوفير خدمات أفضل للشعب صدي في جميع مناقشات الانكوساوي السادس عشر وبرامج الانتوسائي ، ومشروعات اللجنة .



الدكتور شوقي خاطر يترأس الاجتماع الثالث والأربعين للمجلس التنفيذي للانتوساوي المنعقد في فندق فيكتوري بالازا في منتيفيديو ، الأرجواي . وقد قام الفندق مؤخراً بتخصيص قاعات واسعة للمؤتمر زودت بتسهييلات ممتازة لتكون مكاناً لعقد المؤتمرات السادس عشر للانكوساوي

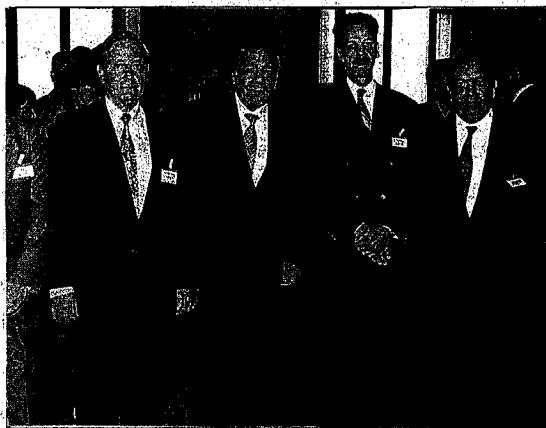
نحو عام ١٩٩٨

قدم الجنرال غوليرمو راميرز ، رئيس محكمة الرقابة في الأرجواي ونائب رئيس المجلس التنفيذي موجزاً حول الإنجازات التي أحرزت بشأن المؤتمر السادس عشر للانكوساوي الذي سيعقد في منتيفيديو خلال الفترة من ٧-١٤ شرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٨ . وقال الجنرال راميرز أنه بعد مصادقة المجلس التنفيذي في اجتماعه الثاني والأربعين على القواعد الإجرائية ، تحركت اللجنة المنظمة بسرعة نحو إعداد وتنفيذ البرنامج . وقد عقدت اجتماعات تخطيطية إضافية في شهر أيار / مايو ١٩٩٧ ضمت ممثلي عن كل من النساء ، والمكسيك ، وهولندا ، والولايات المتحدة ، والأرجواي وذلك من أجل إعداد برنامج تفصيلي لانشطة المؤتمر ، وتحديد جدول زمني مفصل لانشطة المؤتمر وتحديد موعد زمني نهائي لتقديم منتجات الموضوع الأول والموضوع الثاني ، وكذلك تحديد مستوى الموضوع المحتلين للموضوعين . وقد تضمنت كلمة الجنرال راميرز أمام أعضاء المجلس التنفيذي تفصيلات حول البرنامج الزمني والتقدم الذي أحرز بشأن الموضوع رقم (١) .

البرنامج الزمني لمؤتمر الانكوساوي السادس عشر

خلال الفترة من ١٤-٧ شرين ثاني / نوفمبر ١٩٩٨ ستشارك الفرود في مجموعة من الأعمال ، والبرامج ، والأنشطة الثقافية . وسوف يضم البرنامج الزمني اجتماعات للجان ومجموعات العمل وذلك في صباح يوم السبت في السابع من شهر شرين الثاني / نوفمبر ، واجتماعات للجنة الاستشارية للبرنامج الإنمائي العالمي للانتوساوي في مساء نفس اليوم . وسوف يجتمع المجلس التنفيذي صباح يوم الأحد ٨ شرين الثاني / نوفمبر ، ومساء يوم السبت ١٤ شرين الثاني / نوفمبر وسيقوم مسئولي الموضوع بمراجعة أدوارهم وسيقومون أيضاً بإجراء اجتماعات تخطيطية في مساء الثامن من شرين الثاني / نوفمبر . وسوف تعقد الجلسات العامة التامة وجلسات المناقشة المتعلقة بالموضوع (١) والموضوع (٢) واجتماعات مجموعات العمل الإقليمية خلال أيام الاثنين ٩ شرين الثاني / نوفمبر وحتى صباح السبت ١٤ شرين الثاني / نوفمبر . وسيكون هناك خلال

أو وسيطا كل من : **المعالب المحاسبية** : الكاميرون وكندا ،
المراجعة : ناميبيا واستراليا ، **الرقابة الداخلية** : بليزكا
وكوستاريكا ، **الشخصية** : الأرجنتين وإسرائيل ، **الرقابة
على الدين العام** : البرتغال والأردن ، **الرقابة على التشغيل
الإلكتروني للبيانات** : الكويت والبارادوس ، **الرقابة البيئية**
: باكستان ونيوزيلاندا ، **تقييم البرنامج** ، المغرب والغابون .
وقد وافقت غالبا على المشاركة كتاب لرئيس الموضوع
(٢) .



خلال الأسبوع ، قام أعضاء المجلس التنفيذي بزيارة إلى القصر التشريعي حيث اتيحت لهم الفرصة للتighbول في القاعات والتعرف على تاريخ وحكومة الأرغواي وبعد الجولة ، رعى السيد هوغو باتالا ، رئيس الجمعية العمومية حفل استقبال ويبدو في الصورة خلال حفل الاستقبال من اليسار إلى اليمين السيد توفيق ، والجنرال راميرز ، والدكتور باتالا والدكتور فيلار والدكتور خاطر .

ملاحظات من قبل النائب الثاني للرئيس
وقد أيد رئيس ديوان المراقبة العامة للمملكة العربية السعودية والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي للانتوساي السيد توفيق توفيق ملاحظات الجنرال راميرز وأكد على أهمية المضي قدما في محاربة الفساد والفساد . ومنها إلى أن الفساد من الممكن أن يضر التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأية دولة ، فقد عبر عن أمله الكبير في أن يسفر المؤتمر السادس عشر للانتوساي عن توصيات ومقترنات بناء لخلق البيئة غير الملائمة لانتشار الفساد وسوء الإدارة . وأكد أيضا الحاجة إلى ضمان استقلالية الأجهزة العليا للرقابة ورفع كفاءة موظفيها من خلال توفير الفرص التربوية ، والسعى لاتهاب الطرق الفعالة في الكشف عن الفساد ومعاقبة المفسدين وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية ، وزيادة الوعي لدى الشعب بالفساد وعواقبه . واختتم السيد توفيق كلمته بتقديم التهاني للجنرال راميرز

الأسبوع جولة في المدينة ، وحفل استقبال للترحيب بالمشاركين وحفلة موسيقية ، ورحلة إلى بونتا ديل ايست ، وزيارة إلى البرلمان / وعشاء اختتام . وسيكون هناك أيضا برنامج للأشخاص المرافقين .

الموضوع (١)

سوف يتناول الموضوع رقم (١) برئاسة المكسيك "دور الأجهزة العليا للرقابة في الوقاية من الفساد والكشف عنها" و ضمن هذا الإطار سوف تبحث المناقشات المتعلقة بالموضوع (١) "دور وتجربة الجهاز الأعلى للرقابة في الوقاية من الفساد والكشف عنها" في حين ، سوف تستعرض جلسات الموضوع (١) ، الأساليب والطرق المستخدمة في الوقاية من الفساد والفساد والكشف عنها ، بالنسبة للموضوع (١) ، ستكون النمسا المقرر والمملكة السعودية نائب للرئيس . وبالنسبة للمجموعات النقاشية للموضوع (١) فستكون الصين وسويسرا المقرران ، و زمباوي وبولندا الوسيطان .

وبالنسبة للموضوع (١) بـ ، فستكون الولايات المتحدة المقرر ، وكوريا نائب للرئيس وسوف تضم المجموعات النقاشية للموضوع (١) بـ جنوب أفريقيا وتشيلي كمقررين وحيانا وتونغا ك وسيطين .

وقد أشار الجنرال راميرز إلى أنه أثناء انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي ، قدم (٥٦) جهازا أعلى للرقابة رددهم على أوراق الموضوع (١) والموضوع (١) بـ التي أعدت من قبل كل من النمسا والولايات المتحدة الأمريكية .

الموضوع (٢)

خلال مؤتمر الانكوساي السادس عشر ، سوف يخصص الموضوع (٢) برئاسة هولندا لـ "تحسين الإدارة المالية الحكومية من خلال لجان وجموعات عمل الانكوساي" . وقد دعى الجنرال راميرز السيد هينك كونينج رئيس محكمة الحسابات في هولندا إلى التقرير بشأن أعضاء الموضوع (٢) . ومشيرا إلى أن الموضوع (٢) سوف يوفر فرصا للأجهزة العليا للرقابة للمشاركة في المناقشات المتعلقة بـ لجان وجموعات عمل الانكوساي الثمانية جميعها ، فقد امتحن السيد كونينج الأجهزة العليا للرقابة الستة عشر الذين وافقوا على أن يكونوا أعضاء للموضوع لمساعدة رؤساء اللجان . وتضم الأجهزة العليا للرقابة التي ستكون إما مقررا

ولجنة المنظمة لمؤتمر الانكوساي السادس عشر لجهودهم المتميزة في الإعداد لمؤتمر عام ١٩٩٨.

ومن خلال تقريره ، قدم السكرتير العام اقتراحات لقبول اذربيجان كعضو جديد . وقد قوبل الاقتراح بالتأييد والقبول السريع حيث أصبحت اذربيجان العضو ال ١٧٦ في منظمة الانتساوي .

التقرير المالي والموازنة

ان مشروع موازنة عام ١٩٩٨ ، والذي تم تبنيه خلال مؤتمر الانكوساي الخامس عشر لا يحتاج إلى أي تعديلات ، وقد تم تدقيق القوائم المالية لعام ١٩٩٦ من قبل الأجهزة العليا للرقابة لكل من فنلندا وجنوب إفريقيا ، وأشار الدكتور فيدلر بأنه تطابقا مع الأنظمة المالية للانتساوي فقد أجاز المدققون القوائم المالية دون أي تحفظ . وفي ختام تقريره ، أكد الدكتور فيدلر مجددا على أن السكرتارية تقدر الدعم المتواصل والمساعدة التي يقدمها المجلس التنفيذي . وركز بشكل خاص على المساهمات الخاصة المقدمة من قبل الأجهزة العليا للرقابة لكل من مصر، الارغواي ، والمملكة العربية السعودية ، وأمتدح رؤساء اللجان لقيادتهم الحكيمية . أشار إلى أن أعمال اللجان ومجموعات العمل لا يمكن أن تتجز دون استثمار لوقتهم ومواردهم وكذلك وقت وموارد أعضاء اللجان ، مضيفا إلى أنه لا يجوز الاستهانة بقيمة أعمال تلك اللجان . وتتابع حديثه مشيدا بالمساهمات التي قدمتها الأجهزة العليا للرقابة لكل من الولايات المتحدة وكندا وعملهم مع المجلة والبرنامج الإنمائي العالمي للانتساوي (IDI) ، وأشار بالجهاز الأعلى للرقابة للترويج لاستعداده للسير قدما في تحمل مسؤوليات البرنامج الإنمائي العالمي للانتساوي في المستقبل القريب .

الإصلاح ، التطوير ، والتعهد هي أبرز القضايا التي ركز عليها تقرير الأمم المتحدة .

وبيلا عن السيد غيدو بيروتشي قدم السيد ولIAM راديبرن ، من قسم الحكومة ، الإدارة العامة ، والمالية (DESA) في الأمم المتحدة مقتطفات لأبرز جوانب الإصلاح والتطوير في الأمم المتحدة وبعض الملاحظات حول العلاقة بين الأمم المتحدة والانتساوي .

وفي معرض تعليقه على أن الإصلاح ينفذ في جميع أنحاء العالم قال السيد راديبرن ... " أن الإصلاح في الأمم المتحدة هو واقع حقيقي ويجري ونحن نجتمع ". وشرح بتفصيل بعض التغيرات التي تمت وأضاف ، بأن الأرياح الناتجة عن الإصلاحات سوف يعاد تخصيصها على الأنشطة التنموية .

الإنجازات الواردة في تقرير السكرتير العام

قدم الدكتور فرانز فدلر ، رئيس محكمة الرقابة بالنساء ، والسكرتير العام للانتساوي تقريرا حول أنشطة وعمليات الانتساوي التي تمت مؤخراً لدعم المنظمة .

الدعم المقدم من اللجان والأمم المتحدة

أبدي الدكتور فيدلر كلمته بالتحمّل عن شكره وتقديره لرؤساء لجان الانتساوي ومجموعات العمل لجهودهم المتميزة في مواصلة العمل الدؤوب لتحقيق أهداف الانتساوي خلال الفترات الواقعة بين انعقاد المؤتمرات . وأشار إلى أن ندوة الأمم المتحدة / الانتساوي الثانية عشرة التي عقدت فيينا، النمسا خلال الفترة من ٢٥-٢٦ تشرين أول/اكتوبر ١٩٩٦ ، قد بحثت دور الأجهزة العليا للرقابة في محاربة الفساد وسوء الإدارة وعززت ودعمت الجهود التي تمت من أجل عقد مؤتمر الانكوساي السادس عشر . وقد أعلن الدكتور فيدلر بأن ندوة الأمم المتحدة / الانتساوي الثالثة عشرة سوفت تعقد خلال الفترة من ٢٠-٢٣ ذار/مارس ١٩٩٨ ، لبحث موضوع "الرقابة على الأشغال العامة" .

انتخابات المجلس

وفي ناحية أخرى ، فقد ذكر الدكتور فيدلر أعضاء المجلس بأنه سيتم خلال مؤتمر الانكوساي السادس عشر انتخاب أعضاء جدد للمجلس التنفيذي ، واستعرض عملية الترشيح التي تم تبنيها في اجتماع المجلس التنفيذي الثامن والثلاثين المنعقد في عام ١٩٩٣ . وسوف يستكمل ستة أعضاء هم (استراليا ، البرازيل ، المكسيك ، المكسيك ، البرازيل ، وتونغا) مدة عضويتهم في عام ١٩٩٤ . وخلال السنة القادمة ، سيقوم الدكتور فيدلر بخطابه الرئيس المنسحب بالباحث مع مجموعات العمل الإقليمية من أجل تحديد من هي الأجهزة العليا للرقابة التي ستتقدم خلال اجتماع المجلس التنفيذي ومؤتمر الانكوساي السادس عشر ، للانتخاب كأعضاء في المجلس . و فيما أن استراليا (الدولة المستضيفة لمؤتمر الانكوساي لعام ١٩٨٦) سوف تترك المجلس ، فسوف يتم انتخاب كوريا (الدولة المستضيفة لمؤتمر الانكوساي لعام ١٩٩٠) .

قبول اذربيجان كعضو في المجلس

تفوّقية علاقات الاتصال من خلال المجلة

أكّد السيد جيمس هيتشمان المراقب العام بالأئبة للولايات المتحدة خلال تقدّمه للتقرير السنوي للمجلة الدوليّة بالنيابة للرقابة المالية الحكومية على أنّ المجلة تتمتع بوضع ماليّ جيد وأنّها سترافق الالتزام بتعزيز الاتصال بين أعضاء الانتسابي . وقد عبر خلال حديثه عن تقديره الخاص للأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا ، وكندا ، وتونس وفنزويلا لدعمهم المتواصل لترجمة المجلة . وأشاد أيضًا بالمساعدة التي تقدّمها كل من النمسا وألمانيا واستراليا في إعداد العديد من التشرفات والكتيبات المتميزة . وعبر عن اعتقاده بأنّ مثل تلك التشرفات قد أسهمت في تدعيم علاقات الاتصال بين أعضاء الانتسابي . وافتتح السيد هيتشمان إعادة إصدار إعلان ليما باللغات الرسمية الخمسة ، كوثيقة أخرى للانتسابي ، حيث وافق المجلس على تبني تلك التوصية .

تقرير اللجان بشأن الأنشطة والمنتجات

وبحجزه من جدول العمل ، ستقوم جميع لجان مجموعات عمل الانتسابي بتقدّيم تقرير حول أنشطتها والمنتجات التي تقوم بإعدادها للتقدم إلى مؤتمر الانكوساي السادس عشر . وقد تم إيجاز تلك الأنشطة والمنتجات ضمن الصفحة المظللة التالية من هذا العدد من المجلة . وكما ذكر الجنرال راميرز في مقاله ، فإنّ اللجان تحرز تقدماً كبيراً وتبههن على أنه من خلال عملها تبقى الانتسابي قوة نشطة وفعالة بين فترات المؤتمرات .

واستطرد حديثه بذكر المزيد من التفصيلات بشأن المساعدات المقدمة من قبل (DESA) وشجع في حديثه الأجهزة العليا للرقابة وحكوماتهم على الاستفادة بـ (DESA) كمرجع . وبكمثال ، فقد أشار السيد رادبيرن إلى أنّ الاجتماع الذي تم برعاية (DESA) حول موضوع "أثر المساعدة والشفافية على الإدارة المالية الحكومية" الذي عقد في جزيران/يونيو ١٩٩٧ ، والذي كان متّميّزاً في استخدامه للتكنولوجيا في إدارة المناقشات عبر الانترنيت وفي برهنته على "أن المستقبل هو الآن" . وتتابع السيد رادبيرن حديثه ملقياً الضوء على العديد من المشروعات المشتركة للانتسابي / الأمم المتحدة . وأكد على أنّ الجهاز الأعلى للرقابة القوي والمستقل له دور أساسى في تحسين المساعدة والشفافية ، وتهّمّه بمواصلة التعاون من أجل تحقيق هذا الهدف .

اختيار لجنة الترشيح لنيل جائزة كاندوتش

في عام ١٩٨١ أقرّ المجلس التنفيذي جائزة كاندوتش لكي تمنع خلال كل مؤتمر من مؤتمرات الانتسابي و ذلك "تقديراً منه للإنجازات والإسهامات الهاامة التي تقدّمها الأجهزة العليا للرقابة في مجال الرقابة والتذكير بالخدمات القيمة للدكتور جورج كاندوتش / السكرتير العام السابق للانتسابي ومن بين الدول التي تالت الجائزة ، كل من المغرب عام ١٩٨٣ ، إسبانيا عام ١٩٨٦ ، المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٩ ، المجر عام ١٩٩٢ ، والمكسيك عام ١٩٩٥ . وخلال اجتماع المجلس التنفيذي الثالث والأربعين قدم السكرتير العام اقتراحًا ، والذي وافق عليه المجلس يقضي باشراك استراليا والمكسيك في تقييم الترشيحات لنيل الجائزة التي ستمنح خلال مؤتمر الانكوساي السادس عشر .



على الدرجات المؤدية إلى القاعة الكبرى للمؤتمر، يقف أعضاء المجلس التنفيذي، ورؤساء اللجان ومجموعات العمل، ومراقبون ومستضيرون من محكمة الرقابة للنقطات صوره جماعية

المرجعية للمشروع ، ويتضمن مقترن المشروع تعهدات بتقديم مساهمات كبيرة من الموارد البشرية والمادية من محكمة الرقابة الهولندية خلال الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠ . وقد أجريت اتصالات مع الجهاز الأعلى للرقابة للسويد و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللذين دعموا أيضاً مشاريع المساعدة في المنطقة ، وتم استكمال مذكرة التفاهم النهائية . وببناء على ما أحزر من تقدم فقد عبرت الأجهزة العليا للرقابة لكل من كندا ، الترويج ، وهولندا عن تفاصيلم بشأن مفهوم "الأجهزة العليا للرقابة ذات البرامج التابعة" سوف يكون نموذجاً آخر لتشجيع التدريب والتنمية ضمن مجتمع الانتساوي وشجعوا الأجهزة العليا للرقابة على التفكير باتجاه مثل هذا الأسلوب .

تقارير إضافية في خدام المجتمع
وعند اقتراب موعد اختتام اجتماع المجلس التنفيذي ، قدمت العديد من التقارير حول موضوعات عمل متعددة .

مواصلة عمل مجموعة عمل الاتصالات
قدمت الدكتورة هيدا فون ويدل ، رئيسة محكمة الرقابة لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، بصفتها رئيسة مجموعة عمل الاتصالات بعض المعلومات بهدف اطلاع المجلس على آخر أنشطة ومنجزات اللجنة . وفي الوقت الحالي أصبح هناك (٤٢) جهازاً أعلى للرقابة متصلًا بشبكة الانترنت ، ومن أهم ما أحزر حتى الآن الصفحة المحلية للأنتساوي على الانترنت . وتتوفر معلومات حول هذه الصفحة باللغات الإنجليزية ، الفرنسية ، الإسبانية وتشتمل على كتاب "نبذه حول الأنتساوي" ودليل "عضوية الأنتساوي" ، و"النظام الأساسي والمصطلحات الفنية للأنتساوي" ، و"المعايير الرقابية للأنتساوي" ، وإرشاد بشأن معايير الرقابة الداخلية" ، وهناك أيضاً ربط على الجهاز الرئيسي لمجموعة عمل الأنتساوي الخاصة بالرقابة على البيئة بالإضافة إلى معلومات حول منجزات مجموعة العمل حول الدين العام .

وتحدثت الدكتورة فون ويدل عن أهمية وفائدة الكثييرات المعدة المساعدة في التخطيط للمؤتمرات واجتماعات المجلس التنفيذي ، وفي تسهيل عمل لجان وجموعات عمل الأنتساوي . وقد ثبتت فائدة هذه الكثييرات بالنسبة لكل من الأرجواني وكوريما وروسواء اللجان وجموعات عمل الأنتساوي ، وخلال تقديمها الشكر للأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا ، أستراليا ، الولايات المتحدة لاعدادها لمثال ذلك الوثائق ، فقد عبرت أيضاً عن تعاونها للولايات المتحدة بوفاة السيدة مارشا بولاز والتي كانت تشغل منصب مساعد مدير مؤتمر الانتساوي الرابع عشر عام ١٩٩٢ ، والتي أعدت كتاب المؤتمرات الذي سيتم استخدامه على مر السنوات القادمة .

عملية نقل برنامج التنمية الإنمائي تسير قدمًا
قدم السيد دينيس ديزوتيل المراقب العام لكندا ورئيس البرنامج الإنمائي للانتوساوي للانتوساوي التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي العالمي وحدد العمليات التشريعية والإجراءات المرحلية التي لا بد من اتباعها في نقل عمليات البرنامج الإنمائي العالمي للانتوساوي من كندا إلى الترويج في بداية عام ٢٠٠١ .

وقد أعلن السيد ديزوتيل بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس البرنامج الإنمائي العالمي بأن البرنامج التدريسي الإقليمي الطويل الأمد قد حقق نجاحاً باهراً وأن ما قدم في ندوة التخطيط الاستراتيجي والحلقة التدريبية حول التنمية وتصميم البرامج قد لاقى استحساناً كبيراً ، ونتيجة لذلك فقد تم تشكيل لجان تدريب إقليمية و تم تنفيذ خطط تدريبية إقليمية . وأشار السيد ديزوتيل بالإسهامات العديدة للأجهزة العليا للرقابة والمنظمات المانحة التي قدمت الدعم المادي والعيني للبرامج الإنمائي العالمي للانتوساوي .

اما التفصيات المتعلقة بنقل عمليات البرنامج الإنمائي العالمي للانتوساوي من كندا إلى الترويج فتضمنت إجراءات إيقاف عمليات المؤسسة في أوتو وإنشاء مؤسسة جديدة تخضع للقانون الترويجي . وعند رسم الخطوط العريضة لهذا النقل صرحت الترويج بأنها ترى بأن يستمر مجلس الإدارة بالإشراف على الجوانب الإدارية والتتنفيذية بشكل عام ، والإبقاء على هيكلة اللجنة الاستشارية ، ومواصلة تقديم التقارير السنوية إلى المجلس التنفيذي و الاستمرار في التقرير كل ثلاثة سنوات لمؤتمر الأنتساوي . وسوف يتم إنشاء السكرتارية الجديدة للبرنامج الإنمائي العالمي للانتوساوي ضمن مباني مكتب المراقب العام للترويج ، وسوف تمنح الموارد المادية والإدارية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة .

ومن جانب آخر ، فقد أعلن الجهاز الأعلى للرقابة الهولندي عن تمكنه من استكمال إنشاء برنامج تابع للبرنامج الإنمائي العالمي للانتوساوي . والهدف من إنشاء هذا البرنامج التابع هو أن تقوم الأجهزة العليا للرقابة ذات البرامج التابعة بالعمل مع لجان التدريب الإقليمي لدعم البرامج التدريبية ضمن منطقة معينة . وقد قامت هولندا بإنشاء علقة العمل تلك مع مجموعة القروسوسي الناطقة باللغة الإنجليزية . وبالتعاون مع الجهاز الأعلى للرقابة لزمبابواي (رئيس اللجنة التدريبية الإقليمية) والجهاز الأعلى للرقابة لجنوب أفريقيا (السكرتارية الإقليمية) ، والسفارة الهولندية في هاراري قامت محكمة الرقابة الهولندية بإعداد الشروط

أنشطة لجان الانتوساي وجموعات العمل

أعداد من مجلة "أبناء تكنولوجيا المعلومات" بمساهمات من أعضاء اللجنة والأجهزة العليا للرقابة الأخرى . وتم إعداد فاملة مرجعية بالمواد المتعلقة بالرقابة على آداء تكنولوجيا المعلومات . وتم أيضاً إعداد العدد القادم من دليل المعالجة الإلكترونية للبيانات المعد من قبل مشروعات الدراسة بشأن العديد من الموضوعات المختلفة .

لجنة الدين العام ، الرئيس المكسيك تم إعداد العديد من المنتجات من قبل أعضاء اللجنة حيث اشترطت على ما يلي : دراسة رقابة الأداء على الدين العام (كندا) ، إرشاد بشأن تحديد ورقابة الدين الدين العام (الولايات المتحدة والمكسيك) ، دراسة حول الالتزامات الطارئة (الأرجنتين) ودليل قياس الدين العام ، (برنفال والمملكة المتحدة) وستشكل مراجعات منتجات اللجنة جزءاً هاماً من مناقشات مؤتمر الانتوساي السادس عشر.

مجموعة العمل حول الرقابة البيئية ، الرئيس ، هولندا قامت اللجنة بإنتاج عدة منتجات منها دليل بعنوان "كيف تتعاون الأجهزة العليا للرقابة في الرقابة على المعاهدات البيئية الدولية" (والذي سيقوم كونference رسمية للانتوساي في مؤتمر الانتوساي السادس عشر) ، تقرير موجز حول محاسبة الموارد الطبيعية ، مسودة عرض حول معايير وأدلة الرقابة البيئية . وتقدير حول نتائج الدراسة الثانية حول الرقابة البيئية . وتسهل الصفحة المحلية على شبكة الانترنت وكذلك مجلة معلومات الخطوط الخضراء الاتصالات المتعلقة بقضايا الرقابة البيئية ، وتشتمل الأهداف المستقبلية للجنة على تحقيق المزيد من التعاون مع مجموعات العمل الإقليمية .

مجموعة العمل الخاصة بالرقابة على تقييم البرامج، الرئيس فرنسا تم توزيع استبيانات على (٤٠) جهازاً أعلى للرقابة بهدف الحصول على معلومات حول تطبيق ومنهجية تقييم البرامج ضمن مجتمع الانتوساي . ولغايات مؤتمر الانتوساي السادس عشر سوف تقدم مجموعة العمل تحليلات حول الأساليب المستخدمة ، وتعريفات لأنواع التقييم وأمثلة على تطبيق منهجيات مختلفة . وتنطلع هذه المجموعة أيضاً إلى إيجاد علاقات أكثر ممتازة مع لجان ومجموعات عمل الانتوساي .

مجموعة العمل الخاصة بالشخصية ، الرئيس المملكة المتحدة س يتم قريباً توزيع الوثيقة "إرشادات بشأن أفضل الممارسات في الرقابة على الشخصية" على أعضاء الانتوساي كمسودة عرض ، مع التوقع بأن يتم تبنيها خلال مؤتمر الانتوساي السادس عشر . وقد تتضمن الأعمال المستقبلية للجنة إرشاد حول كيفية تقييم

لجنة المعايير المحاسبية ، الرئيس ، الولايات المتحدة الأمريكية تقوم اللجنة بالتعاون مع السويد وكذا بإعداد دليل عمل حول تطبيق إطار عمل المعايير المحاسبية الذي تم تبنيه في القناطرة - مسودة عرض حول تقارير الرسائل الحكومية والحكومة بشكل علم المقامة إلى المجلس التنفيذي . سيتم إرسال تنبيه إلى جميع أعضاء الانتوساي في شهر كانون ثاني/يناير لدراستها وبيان الملاحظات عليها تمهيداً لتقديمها ومناقشتها خلال مؤتمر الانتوساي السادس عشر .

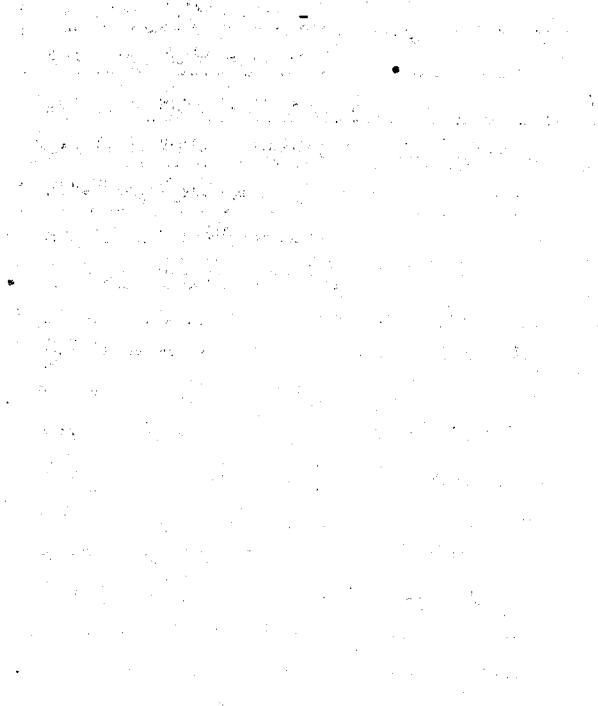
لجنة المعايير الرقابية ، الرئيس السويدي يتم حالياً توزيع مسودة عرض لمستور الأخلاقيات للانتوساي على جميع الأعضاء . وقد تم مؤخراً مراجعة الردود وتم تضمينها في هذا المستور الأخلاقيات الذي سيتم مناقشته خلال مؤتمر الانتوساي السادس عشر ، وتم تحليل الردود على المسح والمعنقة بمدى فائدة وملائمة المعايير الرقابية والبيليغوفانيا ذات العلاقة وسوف تكون القاعدة للمناقشات بشأن المبادرات المستقبلية .

لجنة معايير الرقابة الداخلية ، الرئيس المجر تم عقد مؤتمر ناجح حول الرقابة الداخلية والذي استضاف من قبل الجهاز الأعلى للرقابة الهنغاري بالتعاون مع الاتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية (انظر صفحة ٢٠ من هذا العدد) . وقد قدمت الدراسة مدى فائدته استخدام البيليغوفانيا الدولية حول الرقابة الداخلية والتي وزعت على أعضاء الانتوساي ، كما أن تحليل الردود قد حدى باللجنة إلى إعادة إصدار البيليغوفانيا كل ثلاثة سنوات مع إجراء تعديلات على الشكل ، وفي إطار متابعة توصيات مؤتمر القاهرة ، يقوم الجهاز الأعلى للرقابة لكل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة بإعداد وثيقة تتضمن دليلاً عملياً حول تقييم هيكل الرقابة الداخلية وسوف تستخدم النشرة كجزء من الأدلة المتعلقة بالرقابة الداخلية - وستشمل على تجارب الجهاز الأعلى للرقابة وسوف تكون القاعدة للمناقشات مؤتمر الانتوساي السادس عشر .

لجنة المعالجة الإلكترونية للبيانات ، الرئيس الهند متابعة العمل من خلال مجموعتين : حيث تقدّم السويد المجموعة الخاصة بفحص رقابة الأداء على استخدام أنظمة المعالجة الإلكترونية للبيانات ، في حين تقدّم الولايات المتحدة مجموعه الرقابة على المعالجة الإلكترونية للأنظمة المحاسبية ، والتدريب في مجال الرقابة على استخدام المعالجة الإلكترونية في الأعمال الرقابية . وتم إعداد برنامج تدريسي حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وتم تداوله من خلال مجموعات العمل الإقليمية ، والسكندرية ، والبرنامج الإنمائي العالمي للانتوساي وتم توزيع

ملاحظات ختامية

وخلال إعلانه عن اختتام الاجتماع ، أطلع الدكتور خاطر مع الأعضاء على رسالة من رئيس جمهورية الأرجنتين السيد ساليونيتي والتي عبر فيها عن تقديره للعمل الذي تقوم به الانتوساي وخاصة فيما يتعلق " بشفافية الإدارة العامة ، والتي تعتبر الأساس للعمل الحكومي السليم " . وبدوره عبر الدكتور خاطر أيضا عن إعجابه الشخصي وتقديره للجزال راميزيز وللجنة المنظمة لجهودهم المتميزة في إعداد وتنظيم الاجتماع المتميز للمجلس التنفيذي والتحضير لمؤتمر الانتوساي السادس عشر . وتابع حديثه مشيدا أيضا بالمساهمات التي تقدمها الأجهزة العليا للرقابة ، والتي تساعده على تقديم عمل الانتوساي خلال الفترة الواقعة بين المؤتمرات ، واستذكر الكلمات التي قيلت سابقا حول تطور الانتوساي إلى منظمة نشطة وفعالة .



الأجهزة العليا للرقابة لأداء المؤسسات المشتركة بهدف تنظيم ومراقبة المشاريع المخصصة ، والدراسات المتعلقة بالدور الذي من الممكن أن تلعبه الأجهزة العليا للرقابة في فحص العقود التي يموج بها تفاصيل القطاع الخاص بتوفير الخدمات وتشغيل المشروعات والبرامج الرئيسية للقطاع العام .

مقترح لدراسة الاستقلالية

قدم السيد ديزروتيل مقتراحا لتشكيل فريق عمل خاص لدراسة القضايا المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة واعداد تقرير إلى المجلس التنفيذي ومؤتمر الانتوساي السادس عشر الذي سيعقد في تشرين ثاني / نوفمبر القادم . وخلال تقديم المقتراح تحدث السيد ديزروتيلز عن الحاجة الماسة لأن تقوم الانتوساي بتطوير سلسلة واضحة من المبادئ التي تحدد استقلالية الأجهزة العليا للرقابة (بناء على إعلان ليما والمعاهدة الرقابية للانتوساي) واعداد استراتيجية للانتوساي والأجهزة العليا للرقابة الأعضاء لتناول موضوع الاستقلالية بأسلوب مجد وفعال ومنسق . وقد تطوعت كندا لرئاسة فريق العمل ، وضم المقتراح الأولى الأجهزة العليا للرقابة لكل من النمسا ، الكاميرون ، الهند ، والبرتغال .

وقد عكست المناقشات التي اتصفـت بالإيجابية الكبيرة اهتماما بدراسة هذا الموضوع ، وقدمت المقترنات والتحسينات ، وتم الاستشهاد بدراسة مشابهة نفذت في اليوروسي . وتم التتويـه إلى أنه يتـبع على فريق العمل التنسيق مع مشروع اليوروسي . واقتـرح بأن يتم انضـمام المزيد من الأجهـزة العليا للرقـابة إلى فـريق العمل ، وتم اقتـراح إجراء بعض التحسـينات فيما يتعلـق بـنطـاق المـقتـرح . ولم يتم خلال الاجتماع التوصل إلى القرار بشأن تشكـيل وتحـديد مـهام فـريق العمل ، وطلب الرئيس من السـكرـتـارية العامة دراسـة المـوضـوع بشـكل أعمـق .

نحو عام ٢٠٠١

بحـصفـته مثـلا عنـ الدكتور شـي يـون ليـ رئيس مجلس الرقـابة والتـقـنيـش الكـوري أـعلم السيد بوـمو بـارـك المجلس التـفـيـذـي بالـتقـدم الذي أحـرز بشـأن الإـعداد لـمؤـتمر الـانتـوسـاي السـابـعـ عشر . وقد اـنشـأـ الجـهاـز الأـعـلـى لـلـرقـابة دائـرة جـديـدة هـي دائـرة التعاون الدولي من أجل التـحضـير لـالمـؤـتمر . وقد قـامـوا بـدرـاسـة الخطـط الخـاصـة بـالمـؤـتمـرات السـابـقة المنـعقـدة فـي أـسـترـالـيا ، وأـلمـانـيا ، وـالـولاـيـات المتـحدـة ، وـمـصـر وـقـامـوا بـإـعادـة خطـة شاملـة لهـيـكلـتـهم الإـادـريـة للتـخطـيط لـأـول مـؤـتمر يـعـدـ فيـ القرنـ الحـادـي وـالـعـشـرين . وـتـعـهـدوا بالـاستـمرـار بـيـذـلـ أـقـصـى جـهـودـهـم لـضـمان نـجـاح اـجـتمـاعـات كـوريـا كـما نـجـحتـ المـؤـتمـرات السـابـقة .

عناوين البريد الإلكتروني للأجهزة العليا للرقابة

تدعيمًا لاستراتيجية الاتصالات للاتوساي ، سوف يتم في كل عدد من المجلة نشر عناوين البريد الإلكتروني / وعناوين الانترنت للأجهزة العليا للرقابة ، وبرامج الاتوساي ، والمنظمات المعنية المرتبطة بها ، كما توجد قائمة بعناوين الصفحات المحلية على شبكة المعلومات الدولية ويطلب من الأجهزة العليا للرقابة أن تعلم المجلة حال حصولها على هذه العناوين .

<intosai @rechnungshof . gv.at> <http://www.intosai.magnet.at/intosai/> and <75607.1051@ compuserve.com>	الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (اتوساي)
<http://www.rekenkamer.nl/ea>	المجلة الدولية للرقابة الحكومية لجنة الاتوساي حول الرقابة البيئية
<ag1@anao.gov.au> and <http://www.anao.gov.au>	الجهاز الأعلى للرقابة في استراليا
<saibd@citechco.net>	الجهاز الأعلى للرقابة في بنغلاديش
<sergiofa@tcu.gov.br>and <http://www.tcu.gov.br>	الجهاز الأعلى للرقابة في البرازيل
<http://www.oag-bvg.gc.ca>	الجهاز الأعلى للرقابة في كندا
<cnao@public.east.cn.net>	الجهاز الأعلى للرقابة في الصين
<xcisnado@casapres.go.cr>	الجهاز الأعلى للرقابة في كوستاريكا
<FTRR@FTRR.DK>	الجهاز الأعلى للرقابة في الدنمارك
<cdcr@es.com.sv>	الجهاز الأعلى للرقابة في السلفادور
<rh.sao@netexpress.ee>	الجهاز الأعلى للرقابة في استونيا
<BRH-FFM@t-online.de>	الجهاز الأعلى للرقابة في المانيا
<audae2@aud.gen.gov.hk> and<http://www.info.gov.hk/aud/>	الجهاز الأعلى للرقابة في هونغ كونغ
<cag@giasdl01.vsnl.net.in>	الجهاز الأعلى للرقابة في الهند

<webmaster@audgen.irlgov.ie>and<http://www.irlgov.ie/audgen>	الجهاز الأعلى للرقابة في أيرلندا
<kys00366@niftyserve.or.jp>	الجهاز الأعلى للرقابة في اليابان
<Audit-b@amra.nic.gov.jo>	الجهاز الأعلى للرقابة فيالأردن
<gsw290@blue.nowcom.co.kr>and<http://www.bai.go.kr>	الجهاز الأعلى للرقابة في كوريا
<jbaudit@po.jaring.my>	الجهاز الأعلى للرقابة في ماليزيا
<auditdcp@bow.intnet.mu>	الجهاز الأعلى للرقابة في موريشيوس
<cmhsecrpart@compuserve.com.mx>	الجهاز الأعلى للرقابة في المكسيك
<BJZ@Rekenkamer.nl>	الجهاز الأعلى للرقابة في هولندا
<http://www.netlink.co.nz/%7e.oag/home.htm>	الجهاز الأعلى للرقابة في نيوزيلندا
<contins@lbw.com.ni>	الجهاز الأعلى للرقابة في تيكاراغوا
<riksrevisionen@riksrevisionen.no>	الجهاز الأعلى للرقابة في النرويج
<sages@gto.net.om>	الجهاز الأعلى للرقابة في عمان
<mohsin%auditgenpk@sdpk.undp.org>	الجهاز الأعلى للرقابة في الباكستان
<director@astcgr.una.py>	الجهاز الأعلى للرقابة في البرغواي
<DCI00@CONDOR.GOB.PE>	الجهاز الأعلى للرقابة في البيرو
<ago_email@ago.gov.sg>and<http://www.gov.sg/ago>	الجهاز الأعلى للرقابة في سنغافورة
<antonantoncic@acsod.sigov.mail.si>	الجهاز الأعلى للرقابة في سلوفينيا
<yvonne@agsa.co.za>	الجهاز الأعلى للرقابة في جنوب إفريقيا
<tribcuentas@adv.es>	الجهاز الأعلى للرقابة في إسبانيا
<http://www.parbo.com>	الجهاز الأعلى للرقابة في سوريا
<int@rrv.se>	الجهاز الأعلى للرقابة في السويد
<Balmer@efk.admin.ch>	الجهاز الأعلى للرقابة في سويسرا
<saybsk3@turnet.net.tr>	الجهاز الأعلى للرقابة في تركيا
<nao@gtinet.gov.uk>and<http://www.open.gov.uk/nao/9596arpn.htm>	الجهاز الأعلى للرقابة في المملكة المتحدة
lehmpan@gao.gov and <http://www.gao.gov>	الجهاز الأعلى للرقابة للولايات المتحدة الأمريكية
<tribinc@adinet.com.uy>	الجهاز الأعلى للرقابة الإرجواي
<102213.3237@compuserve.com>	الجهاز الأعلى للرقابة في فنزويلا
<iiia@theiiia.org> and <http://www.theiiia.org>	معهد المدققين الداخليين
<http:financenet.gov/icgfm.htm>	الاتحاد الدولي للإدارة المالية الحكومية
<http://www.ifac.org>	الاتحاد الدولي للمحاسبين

البرنامج الزمني للاتنوسي لعام ١٩٩٨

<u>آذار/مارس</u>	<u>شباط/فبراير</u>	<u>كانون الثاني/يناير</u>
<p>ندوة الأمم المتحدة/الاتنوسي فيينا/المسا ٢٠-٢٦ آذار/مارس</p> <p>حزيران</p> <p>مجموعة العمل حول الرقابة على أعمال الشخصنة</p> <p> القدس/اسرائيل ٩ حزيران/يونيو</p> <p>اجتماع المجلس التنفيذي للبروتوسي</p> <p>لبيون، البرتغال ٢٣ حزيران/يونيو</p> <p>لشبونة ، البرتغال</p> <p>حزيران/يونيو ٢٤-٢٦</p> <p>مؤتمر الأريوساي السادس</p> <p> مصر، القاهرة</p> <p>(الموعد لم يعلن بعد)</p>	<p>آيار/مايو</p> <p>حلقة دراسية عن مراجعة أداء تكنولوجيا المعلومات.</p> <p>ستكهولم/ السويد ١٤/١٣ آيار/مايو</p> <p>الاجتماع السابع للجنة الدائمة للاتنوسي لمراجعة البيانات الكترونيا</p> <p>ستكهولم/ السويد ١٥ - ١٦ مايو</p>	<p>البرنامج التربوي حول تصميم وتطوير البرامج أسوسي/آي دي أي بانكوك ، تايلاند من ١٩ كانون ثاني/يناير إلى ١٣ آذار/مارس</p>
		نisan / أبريل
		تموز/يوليو
<p>أيلول/سبتمبر</p> <p>كانون أول/ديسمبر</p>	<p>آب/اغسطس</p> <p>تشرين ثاني/نوفمبر</p> <p>الاتنوسي السادس عشر</p> <p>منيفيديو ، الأرغواي</p> <p>١٤-٧ تشرين ثاني/نوفمبر</p>	<p>تشرين أول/اكتوبر</p> <p>ملحوظة رئيس التحرير : يتم نشر هذا التقويم لدعم استراتيجية الاتصالات للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وكمطيرة لمساعدة أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على تخطيط وتنسيق جداول مواعيدهم ، وسوف تتضمن المقالات المنتقلة للمجلة الأحداث الواسعة المجال للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والأحداث الإقليمية الواسعة المجال مثل المؤتمرات والجمعيات العمومية واجتماعات المجلس التنفيذي ، ولا يمكن بسبب المكان المحدود إدخال الدورات التدريبية الكثيرة والمجتمعات المهنية الأخرى التي تقدمها الأقاليم ، وللحصول على معلومات إضافية ، اتصل بالأمين العام لكل مجموعة عمل إقليمية .</p>

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

فهرس - المجلد ٢٤ - ١٩٩٧

المقالات

- المرافقون العاملون للكومونيلث يجتمعون في لاهور ، كانون ثان/يناير ، ص ٩
محكمة الرقابة في النمسا تطرح موضوع التشريع الجديد ، كانون ثان/يناير ص ١٣
أي دي آي وجهة نظر مشارك ، كانون ثان/يناير ص ١٤ سولومون بونديرا
مؤتمر الأفروساي السابع يشهد الذكرى العشرين لتأسيس المنظمة نيسان/ابريل ص ٨
الاجتماع السادس للجمعية العمومية للأolasيفس يعقد في غواتيمالا ، مونيكا كونزاليز من ١١
المؤتمر الرابع للسباسي يعقد في ميكرونيزيا ، السكريتارية العامة للسباسي ، نيسان/ابريل ص ١٣
المؤتمر الثلاثي الرابع للكاروساي تموز/يوليو ص ٦
عام ٢٠٠٠ والكمبيوتر تموز/يوليو ص ١٠
ادارة السجلات كوظيفة من وظائف المساعلة في القطاع العام آن ثورستون تشرين اول/اكتوبر ص ٧
أهمية انظمة الرقابة الداخلية شيراز نور الدين تشرين اول/اكتوبر ص ١٠
مقارنة بين ثلاثة اجهزة عليا للرقابة - تجربة البلطيق د.أ.كانكس تشرين اول/اكتوبر ص ١٢

ن IDEA رقابية

- بوليقيا ، كانون ثان/يناير ، ص ١٦
البيلايز ، نيسان/ابريل ، ص ١٥
الكمبرون ، تموز/يوليو ص ١٣
فيجي ، تشرين اول/اكتوبر ، ص ١٤

المقالات

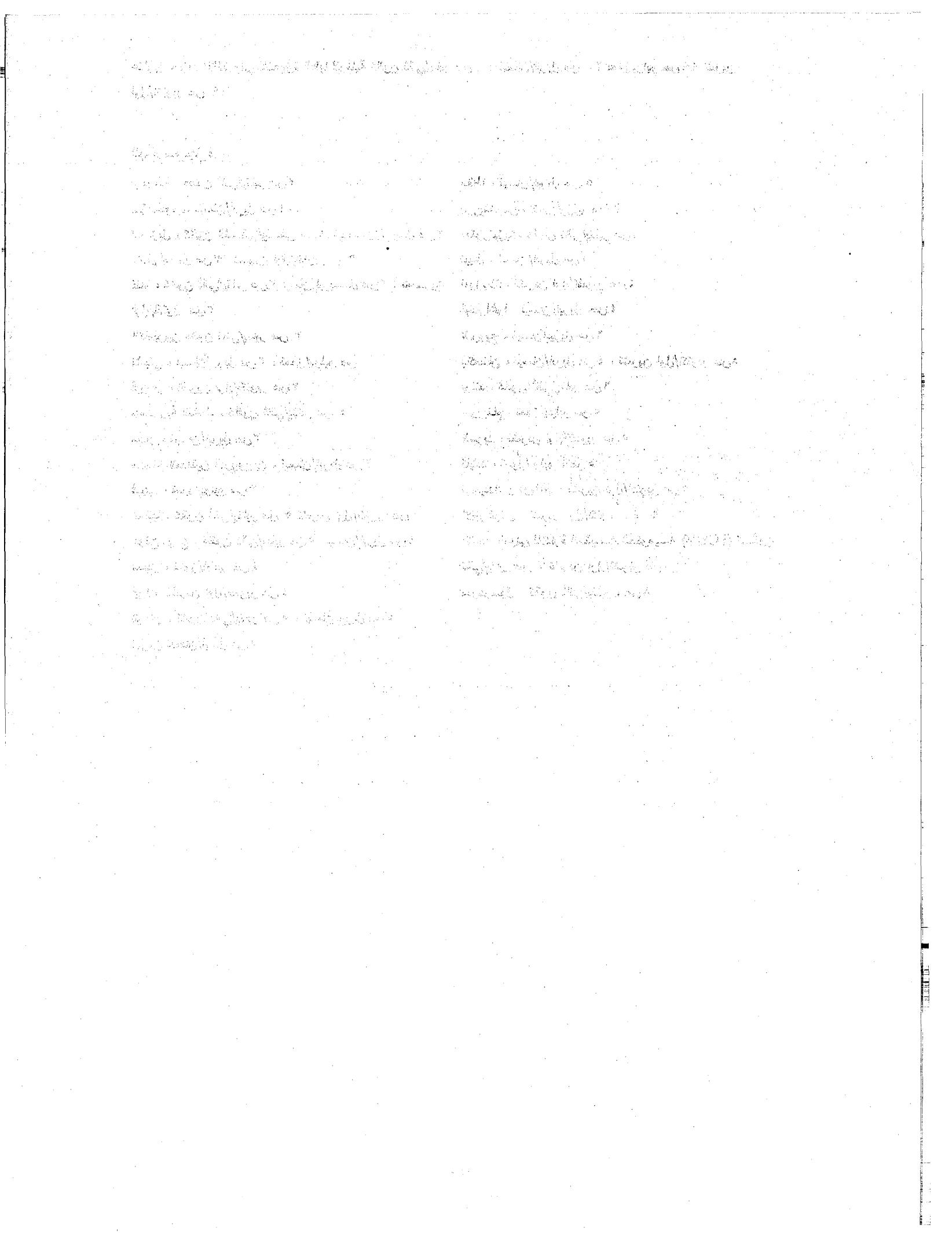
- نشر وتسويق اعمال لجنة الانتساوي ، كانون ثان/يناير ص ١
مجابهة تحديات التحديث نيسان/ابريل ص ١
مساعلة اعظم من خلال توسيع عملية الاتصال تموز/يوليو ص ١
التعاون الاقليمي والاجهزة العليا للرقابة تشرين اول/اكتوبر ص ١

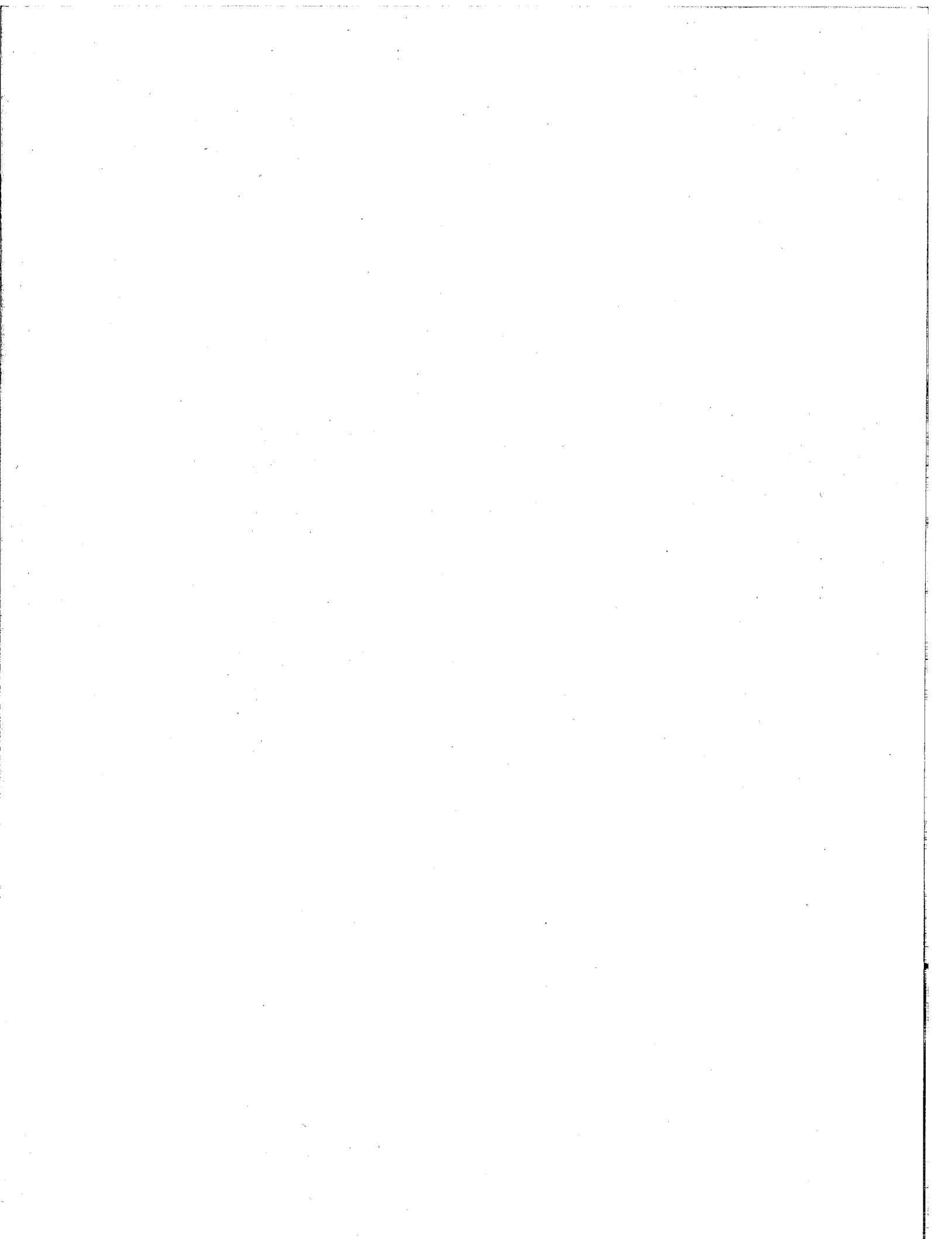
انباء الانتساوي

- مجموعة العمل حول رقابة البيئة تعقد اجتماعها الثالث كانون ثان/يناير ص ١٩
LTRTP - لدينا ما نحق به كانون ثان/يناير ص ٢٠
صدور مجلة اليوروساي كانون ثان/يناير ص ٢١
انباء مؤتمر الانتساوي السادس عشر نيسان/ابريل ص ١٨ تموز/يوليو ص ١٦ تشرين اول/اكتوبر ص ١٧
لجنة المعايير الرقابية تجتمع في ستوكهولم ، نيسان/ابريل ص ١٨
تناوب سكريتارية الاolasيفس والسباسي من قبل اجهزة رقابية عليا جديدة نيسان/ابريل ص ١٩
لجنة الرقابة البيئية تلتقي بالشبكة الدولية نيسان/ابريل ص ١٩
اجتماع لجنة الدين العام تموز/يوليو ص ١٦
ندوة التخطيط الاستراتيجي للبرنامج الانمائي للانتساوي تموز/يوليو ص ١٧
اجتماع لجنة الرقابة على التشغيل الالكتروني للبيانات تموز/يوليو ص ١٨
النشرة الاخبارية لليوروساي تموز/يوليو ص ١
مجموعة العمل حول الرقابة على اعمال التخصاصية تشرين اول/اكتوبر ص ١٧

أنباء موجزة

- استراليا ، كانون ثانى/يناير ص ٢
الياربادوس ، نيسان/ابريل ص ٤
البرازيل ، كانون الثانى/يناير من ٢ ، نيسان/ابريل ص ٢
ميكرونيزيا ، كانون ثانى/يناير من ٦
تنزانيا ، نيسان/ابريل من ٦
كندا ، كانون ثانى/يناير ص ٣ نيسان/ابريل ص ٢ ، تشرين اول/اكتوبر من ٣
نيوزيلاند ، تشرين اول/اكتوبر من ٤
نيكاراغوا ، نيسان/ابريل من ٤
النرويج ، نيسان/ابريل من ٦
باكستان ، نيسان/ابريل من ٤ ، تشرين اول/اكتوبر من ٥
بولندا ، كانون ثانى/يناير من ٦
سورينام ، تموز/يوليو من ٥
السويد ، تشرين اول/اكتوبر من ٥
تايلند ، تموز/يوليو ، من ٥
ترينيداد و توباغو ، تشرين اول/اكتوبر من ٥
الاورغواي ، تشرين اول/اكتوبر ، من ٦
الاتحاد الدولي للادارة المالية الحكومية (ICGF) كانون ثانى/يناير ص ٧ تشرين اول/اكتوبر من ٦
ميركوسول ، كانون ثانى/يناير ، من ٨
فيجي ، تموز/يوليو من ٣
المانيا ، كانون ثانى/يناير من ٥ تشرين اول/اكتوبر من ٥
هونج كونج ، كانون ثانى/يناير من ٥ ، نيسان/ابريل من ٤
المجر ، تموز/يوليو من ٤
ایران تشرين اول/اكتوبر من ٤
اليابان ، كانون ثانى/يناير من ٥ ، نيسان/ابريل من ٥
الأردن نيسان/ابريل من ٥







NTOSAI



Printed on
Recycled Paper